S/PV.9937

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9937**

الثلاثاء، 17 حزيران/يونيه 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة رودريغيس – بيركيت	(غيانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نبينزيا
	باكستان	السيد أحمد
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	الدانمرك	السيدة لاسن
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سيراليون	السيد جورج
	الصومال	السيد يوسف
	الصين	السيد فو كونغ
	فرنسا	السيد بونافون
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة شي
	اليونان	السيد سيكيريس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

25-16008 (A)

وثيقة ميسّرة

الرجاء إعادة التدوير

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا واليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمات الإحاطات التالية أسماؤهن إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة نجاة رشدي، نائبة المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيدة جويس مسويا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيدة آمنة الخولاني، المدافعة عن حقوق الإنسان والمديرة التنفيذية لمركز عدالتي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيدة رشدي.

السيدة رشدي (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن.

أود في البداية أن أكرر إدانة الأمين العام لأي تصعيد عسكري في الشرق الأوسط ودعوته إسرائيل وإيران إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس.

ولا بد لي من أن أنقل إلى المجلس قلق المبعوث الخاص البالغ والمتزايد من العواقب المحتملة لأي تصعيد آخر، لا على المنطقة ككل وحسب، بل على سورية بشكل خاص، وهي بلد مستنزف أصلاً إلى أبعد الحدود. لا يمكن لسورية ببساطة أن تتحمل موجة أخرى من عدم الاستقرار. إن مخاطر المزيد من التصعيد في المنطقة ليست افتراضية؛ فهي فورية وشديدة وتهدد بتقويض التقدم الهش نحو السلام والتعافي في سورية.

أمضى المبعوث الخاص بيدرسن معظم الفترة المشمولة بالتقرير في دمشق، مع القيام بزيارة قصيرة إلى لبنان. والتقى أثناء وجوده في دمشق بمجموعة من كبار المسؤولين السوريين، بما في ذلك وزراء الخارجية والداخلية والعدل والتربية والتعليم العالي الذين يشغلون مناصبهم مؤقتاً، ورئيس لجنة السلم الأهلي، بالإضافة إلى محافظ المصرف المركزي.

وركزت المناقشات مع وزير الخارجية المؤقت الشيباني على التطورات الإيجابية الأخيرة في علاقات سورية الدولية وأهمية إعطاء الأولوية للشأن الداخلي في الفترة المقبلة من خلال عملية انتقال سياسي حقيقي شاملة للجميع وذات مصداقية يكون لجميع السوريين مصلحة فيها وتحظى بثقة جميع السوريين. وقد اتسمت الاجتماعات معه ومع جميع المسؤولين السوريين الآخرين بنبرة بناءة وتعاونية، مع وجود اهتمام مشترك بتعزيز المشاركة مع الأمم المتحدة في قطاعات متعددة.

وقد تم إيلاء اهتمام خاص للخطوات التالية في المرحلة الانتقالية وتنسيق الجهود مع اللجنة الوطنية للعدالة الانتقالية المنشأة حديثاً واللجنة الوطنية للمفقودين. وعلى نطاق أوسع، ركزت المناقشات على سبل تعزيز التعاون بين السلطات المؤقتة ومكتب المبعوث الخاص دعماً لتلك المبادرات. كما لاحظ المبعوث الخاص، في المناقشات التي أجراها مع وزيري الداخلية والعدل في الحكومة المؤقتة، وجود رغبة واضحة في إجراء إصلاحات مؤسسية شاملة تهدف إلى التحديث والتطوير.

وكما ناقش المبعوث الخاص في دمشق، فإن الخطوة التالية المهمة في عملية الانتقال السياسي هي إنشاء مجلس شعب جديد كسلطة تشريعية انتقالية. وفي هذا الصدد، نرحب بالمرسوم الرئاسي الأخير الذي أعلن، تماشياً مع الإعلان الدستوري، عن تعيين لجنة عليا لانتخابات مجلس الشعب. وستكون اللجنة العليا مسؤولة عن الإشراف على الانتخاب غير المباشر لـ 100 عضو من أصل 150 عضواً في مجلس الشعب عن طريق الهيئات الانتخابية، وتحديد الإطار الزمني للانتخابات وشروط أهلية الناخبين والمرشحين. ونشجع اللجنة العليا للانتخابات على اتخاذ تدابير تضمن الشمول والشفافية والانفتاح في جميع مراحل العملية. وستكون هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لضمان أن يُنظر إلى مجلس الشعب باعتباره ركناً للتوافق السياسي، وعاملاً لتحقيق الاستقرار، ومعبّراً عن وحدة الأمة وتنوعها ومكوّناتها كافة. كما أننا نشجع بشكل خاص على اتخاذ تدابير تتيح المشاركة الفعالة للنساء والشباب في هذه العملية.

ونتطلع بشدة إلى استمرار العمل مع السلطات المؤقتة واللجنة العليا ومواصلة تقديم الدعم لهذه الهيئات. كما نتطلع إلى التواصل مع السوريين من مختلف قطاعات المجتمع للاستماع إلى وجهات نظرهم حول هذه التطورات وتطلعاتهم الأوسع للعملية السياسية.

وفيما يتعلق بالشمال الشرقي، لا يزال اتفاق 10 آذار/مارس يمثل فرصة تاريخية لحل إحدى القضايا الرئيسية العالقة في النزاع واستعادة سيادة سورية ووحدتها، وهي أولوية ناقشها المبعوث الخاص مع وزير الخارجية المؤقت الشيباني. وقد عززنا عملنا في دمشق والشمال الشرقي، دعماً للجهود المبذولة للمضي قدماً في تنفيذ الاتفاق ونرحب بتعاون جميع الأطراف المعنية معنا.

ونحيط علماً بالجلسات التي عُقدت بشأن التنفيذ، بما في ذلك اجتماع الوفود المعقود في أوائل حزيران/يونيه في دمشق. ونرحب بالتقدم المحرز في مجال التعليم، حيث تم الاتفاق على تسجيل الطلاب للامتحانات في الشمال الشرقي تحت رعاية وزارة التعليم في الحكومة المؤقتة. كما نرحب بعمليات تبادل المحتجزين الأخيرة، وكذلك بالتعاون الذي مكّن مؤخراً عدداً من العائلات السورية من مخيم الهول من العودة إلى شمال غرب سورية. ولا بد لنا من التأكيد على أنه لا تزال هناك حاجة إلى العمل العاجل لإعادة التأهيل ولمعالجة الظروف الإنسانية المتردية والحالة الأمنية الهشة في المخيم، وإلى أن تكثف الدول الأعضاء والسلطات المعنية جهودها بشكل كبير في عمليات الإعادة إلى الوطن. كما ينبغي إيلاء اهتمام كافٍ لإعادة إدماج المقيمين في المخيمات السورية بشكل ملائم.

ونشدد على أهمية المضي قدماً في المفاوضات بجدية وبخطوات جريئة وروح توافقية نشطة من كلا الجانبين لتنفيذ اتفاق 10 آذار/مارس. فهذه أولوية للاستقرار في سورية والمنطقة ولاستعادة سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها ولنجاح عملية الانتقال السياسي إجمالا.

كما أجرى المبعوث الخاص اتصالات مع طيف واسع من السوريين، بما في ذلك النساء ونشطاء المجتمع المدني. وأشارت النساء السوريات إلى أنهن ما زلن يسعين إلى تمثيل أكبر في المناصب القيادية وأنهن يتطلعن إلى القيام بدور مهم، كمرشحات ومندوبات، في العملية القادمة للهيئة التشريعية. وعلاوة على ذلك، تواصل النساء السوريات تأكيد أهمية العدالة والمساءلة واستيعاب الجميع ومراعاة الأصول القانونية وحماية الحقوق الفردية لجميع السوريين.

كما يواصل ممثلو المجتمع المدني السوري نشاطهم على جميع الجبهات ويعملون من أجل بناء سورية جديدة تقوم على مبادئ استيعاب الجميع والانفتاح والعمليات التشاركية التي تتسم بالشفافية. ونرحب بمشاركتهم في توطيد السلم الأهلي ونشجع السلطات المؤقتة على إقامة حوار واسع النطاق مع مجموعة واسعة من منظمات المجتمع المدني لتعزيز التماسك الاجتماعي ومكافحة خطاب الكراهية والنهوض بالمصالحة بين المجتمعات المحلية وعبر المناطق.

وبالفعل، فإن حماية وسلامة جميع مكونات المجتمع السوري ومنع إثارة النعرات الطائفية هما حجر الزاوية المطلق للاستقرار. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمرت حوادث العنف المتفرقة في حمص وحماة والمناطق الساحلية ومناطق أخرى، بما في ذلك أعمال القتل والخطف والتعدي على الحريات الفردية. وأعرب بعض السوريين الذين التقى بهم المبعوث الخاص في دمشق عن قلقهم إزاء الهجمات المستمرة التي تستهدف طوائف ومجموعات مجتمعية محددة، بما في ذلك العلويون والدروز والنساء. وفي حين أكد العديد من المحاورين أن هذه الحوادث لا يبدو أنها ممنهجة أو جزء من سياسة رسمية، إلا أنهم سلطوا الضوء على التحديات المستمرة التي تواجهها السلطات المؤقتة في السيطرة على بعض المجموعات سواء كانت تابعة للسلطات المؤقتة أو تعمل بشكل مستقل.

غير أن هناك علامات مشجعة. فقد اتخذت السلطات المؤقتة خطوات لتخفيف حدة التوترات، بما في ذلك من خلال إصدار مجلس الإفتاء مؤخراً فتوى تحرم القتل الانتقامي والقصاص خارج نطاق القضاء وتحث المواطنين على تسوية المنازعات عبر القنوات القانونية الرسمية وتُجرم أعمال الثأر. كما تشكل القرارات الأخيرة بإعادة القضاة الذين عزلهم النظام السابق خطوة طيبة نحو بناء الثقة بين القضاء والشعب. وستكون هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات رئيسية أخرى نحو تعزيز سيادة القانون واستقلالية القضاء، بحيث يتم تجهيزه وتمكينه من التصدي للانتهاكات السابقة والحالية والمستقبلية وإرساء ثقافة المساءلة. ونشجع على اتباع نهج تشاركي شامل للجميع حيال مسائل المساءلة والأمن، وبالتحديد المسائل المتعلقة بالضحايا والناجين والمجتمعات المحلية المتأثرة بالانتهاكات.

هناك تحديات أمنية على عدة محاور أخرى. فقد شهدنا هذا الشهر بعض أعمال العنف المتفرقة والمحدودة في محيط السويداء وفي نقطة حدودية مع العراق وعلى خطوط التماس في دير الزور وريف

حمص. وفي هذه الأثناء، شهد الجنوب الغربي حادثة خطيرة تمثلت في قصف مدفعي وغارات جوية من جانب إسرائيل على مواقع عسكرية ومستودعات أسلحة في جنوب سورية رداً على حادث نادر لإطلاق صواريخ صغيرة من سورية باتجاه الجولان السوري الذي تحتله إسرائيل، أعلنت مجموعتان غير مرتبطتين بالسلطات المؤقتة المسؤولية عنه. ونفت السلطات المؤقتة أي ضلوع لها في إطلاق الصواريخ. وشهد الأسبوع الماضي تنفيذ إسرائيل لتوغلات واعتقالات وشنها لغارات بالطائرات المسيرة في بيت جن في ريف دمشق. وهذه الهجمات غير مقبولة ويجب أن تتوقف. ويجب احترام سيادة سورية واستقلالها وسلامة أراضيها، فضلا عن احترام اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974. إن الدبلوماسية ممكنة ويجب إعطاؤها الأولوية.

ولا يزال النشاط المستمر لتنظيم داعش ملحوظًا، بما في ذلك الهجمات على مواقع قوات سوريا الديمقراطية وغارة نفذتها الولايات المتحدة بطائرة مسيرة مستهدفة أحد عناصر داعش في شمال غرب سورية. وفي الوقت نفسه، وكما ذكّر المبعوث الخاص المجلس في العديد من المناسبات، هناك حاجة أيضاً إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لمعالجة المسألة الأساسية المتمثلة في المقاتلين الأجانب حيث يواصل الكثيرون الإعراب عن قلقهم بشأن إدماجهم في الجيش السوري، حتى وإن كنا ندرك أيضاً أن هذه المسألة تُمثل تحدياً.

نُحيط علماً أيضا بالبيانات التي أدلت بها الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح فيما يتعلق بالبعثات الأخيرة التي أوفدتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى سورية ونرحب بالتعاون الهادف الجاري حاليا. وستطلع أختي العزيزة السيدة مسويا، من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، المجلس على آخر المستجدات بشأن استمرار الحالة الإنسانية غير المستقرة في جميع أنحاء البلد. ونلاحظ أنه على الرغم من هشاشة الحالة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 000 600 سوري قد عبروا الحدود عائدين إلى سورية، معظمهم من البلدان المجاورة، خلال الأشهر الستة الماضية. ويُلاحظ هذا الاتجاه الإيجابي أيضاً بشكل مماثل في عودة النازحين داخلياً. فقد عاد ما يقدر بنحو 1,34 مليون نازح داخلياً إلى مناطقهم الأصلية خلال الفترة نفسها. وسيتوقف مدى استدامة عمليات العودة هذه على العديد من العوامل، بما في ذلك توفر المساكن والخدمات العامة والبنية التحتية وتنشيط الاقتصاد. وفي هذا الصدد، كان من المشجع أن نرى الأسبوع الماضي إغلاق مخيم الركبان بشكل نهائي، ويأمل المرء أن يكون هذا مصير جميع مخيمات النزوح في البلد والدول المجاورة.

ما زلنا نرحب بالإجراءات الدولية التي تساهم في إعادة التنشيط الاقتصادي ونشجعها. وقد شهد هذا الشهر إصدار ترخيص عام من الولايات المتحدة وإعفاء لمدة ستة أشهر فيما يتعلق بالعقوبات المفروضة بموجب قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين. وتسمح هذه الخطوات، إلى جانب رفع الجزاءات الاقتصادية التي فرضها الاتحاد الأوروبي في أيار/مايو والعقوبات التي فرضتها المملكة المتحدة في نيسان/أبريل، بمجموعة واسعة من المعاملات التي تهدف إلى تسهيل النشاط التجاري في القطاعات الرئيسية للاقتصاد السوري.

كما نحيط علما بتوقيع عقد تجاري هام بين مجموعة من الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية والسلطات السورية المؤقتة لبناء عدة محطات للغاز والطاقة الشمسية. ومن المتوقع أن تلبي هذه المشاريع، عند

اكتمالها، أكثر من نصف الاحتياجات الوطنية من الكهرباء في سورية، مما يمثل قفزة كبيرة فيما يتعلق بأمن الطاقة والانتعاش الاقتصادي وقدرة البنية التحتية على الصمود.

وتنطوي هذه الخطوات على إمكانات كبيرة لتحسين الظروف المعيشية في جميع أنحاء البلد. ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به حتى يتمكن القطاع الخاص من الاستفادة من هذه الإمكانات، بما في ذلك معالجة مسألة الجزاءات المتبقية ووضع إطار تنظيمي ومالي مناسب وتعزيز بيئة أمنية وسياسية مواتية قادرة على جذب الاستثمارات والأعمال التجارية الدولية بفعالية.

ونرحب بإعادة سورية التواصل مع المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وبالفعل، أجرى صندوق النقد الدولي أول زيارة له إلى سورية منذ عام 2009 في وقت سابق من هذا الشهر وأكد أن البلد سيحتاج إلى دعم دولي كبير في جهوده الرامية إلى إعادة تأهيل الاقتصاد وتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة وإعادة بناء المؤسسات والبنية التحتية الأساسية.

وسأعود رفقة المبعوث الخاص قريبا إلى سورية لمواصلة التواصل المباشر مع السلطات المؤقتة وشريحة واسعة من المجتمع السوري. وسنواصل دعم السلطات المؤقتة والشعب السوري في المضي نحو مرحلة جديدة وأفضل في تاريخ سورية ونحو عملية انتقالية شاملة للجميع تماما بما يتماشى مع المبادئ التي ينص عليها القرار 2254 (2015) بحيث تعيد تلك العملية لسورية سيادتها ووحدتها وتلبي تطلعات الشعب السوري.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة رشدي على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة مسويا.

السيدة مسويا (*تكلمت بالإنكليزية*): كما أوضحت زميلتي نائبة المبعوث الخاص نجاة رشدي للتو، فإن شعب الجمهورية العربية السورية لا يزال يواجه مزيجا مذهلا من التحديات والفرص في سعيه إلى تحقيق مستقبل أفضل. وأود اليوم أن أذكّر مرة أخرى بالرهانات وأوجّه انتباه مجلس الأمن إلى أربع نقاط رئيسية.

أولا، يجب أن نستمر في التركيز بقوة على حجم الأزمة الإنسانية في سورية والتي لا تزال إحدى أكبر الأزمات في العالم. ولئن كان تراجع النزاع وزيادة التعاون مع الشركاء الدوليين يفتحان آفاقا جديدة للاستثمار في مستقبل سورية، يجب ألا ننسى أن ثلاثة أرباع السكان لا يزالون يحتاجون حاليا إلى الإغاثة الإنسانية. وتظل الحالة الأمنية متقلبة في أنحاء من البلد، بما في ذلك الساحل والجنوب والشمال الشرقي، حيث لا تزال الهجمات تلقي بظلالها على المدنيين والعمليات الإنسانية. ولا يزال أكثر من 7 ملايين شخص نازحين حيث شُرد الكثير منهم مؤخرا بسبب أعمال العنف الأخيرة. وقد عاد أكثر من 1,1 مليون نازح داخليا وأكثر من نصف مليون لاجئ خلال الأشهر الستة المنصرمة. ولكن سيظل العديد منهم يعتمدون على المساعدات الإنسانية، بما في ذلك على دعم جهود التعافي المبكر، في الوقت الذي يعملون فيه على إعادة بناء حياتهم.

ولا تزال الذخائر غير المنفجرة تشكل تهديدًا مميتًا بعدما أودت بحياة ما لا يقل عن 414 شخصًا وتسببت في إصابة ما يقرب من 600 آخرين منذ كانون الأول/ديسمبر 2024. فثلث هؤلاء الضحايا من الأطفال. ويشكل هذا التهديد أيضًا مصدر قلق رئيسي للنازحين الذين يرغبون في العودة إلى ديارهم.

ولا تزال النظم الصحية منهكة حيث تعمل أقل من 60 في المائة من المستشفيات وأقل من نصف مراكز الرعاية الصحية الأولية بكامل طاقتها. ومع حلول الأشهر الأكثر دفئًا، قد يزداد تفشي الكوليرا سوءًا بسبب التحركات السكانية وتعطل النظم المائية والجفاف. وتشهد سورية، إلى جانب جزء كبير من المنطقة، أسوأ موجة جفاف منذ أكثر من ثلاثة عقود. ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى تقلص الإنتاج الزراعي، مع إمكانية خسارة ما يصل إلى ثلاثة أرباع محصول القمح، الذي يكفي لإطعام 16 مليون شخص لمدة عام، في وقت يواجه فيه أكثر من نصف السكان بالفعل انعدام الأمن الغذائي.

ثانيا، تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها بذل ما في وسعهم لتقديم المساعدة الحيوية والاستفادة مما نملكه من موارد محدودة بأكثر السبل كفاءة. ونوجد الآن في المراحل الأخيرة من عملية الانتقال إلى نموذج أكثر كفاءة وتوحيدا لتنسيق العمل الإنساني بحيث يحشد جهود المنظمات العاملة في جميع أنحاء البلد تحت قيادة منسق الشؤون الإنسانية في دمشق. وجرى أيضا دعم هذه الجهود من خلال بعثة مشتركة بين مديرة شعبة العمليات والدعوة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومدير برنامج الطوارئ الصحية التابع لمنظمة الصحة العالمية في أواخر شهر أيار/مايو. وأصبح هذا الهيكل المنقَّح قائما الآن إلى حد كبير. وستُلغى تدريجيا آليات التنسيق الموجودة في عنتاب وتركيا وعمّان بحلول نهاية الشهر والتي كانت تكتسي أهمية حاسمة في قدرتنا على تقديم المساعدة في جميع أنحاء سورية على مر السنين.

وأوصلنا خلال هذه الفترة الانتقالية مساعدات حاسمة إلى ما يقرب من 2,5 مليون شخص شهريا، بما في ذلك الأغذية والمياه والرعاية الصحية، على الرغم من تقلص التمويل. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، استفادة ما يقرب من مليوني شخص شهريا من التدخلات الصحية. وقد دعمت منظمة الصحة العالمية هذا العام أكثر من 2,7 مليون دورة علاج وأكثر من 000 430 إجراء طبي. ويدعم الصندوق الإنساني السوري الخدمات المتعلقة بالصحة والمياه والصرف الصحي لفائدة 000 850 شخص معرض لخطر الإصابة بالكوليرا في حلب ودمشق واللاذقية. وأطلق الصندوق، مع صندوق التمويل الإنساني لسورية عبر الحدود، مخصصات مشتركة بقيمة 60 مليون دولار لمساعدة النازحين والمجتمعات المضيفة والعائدين. وتقدم اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية وشركاء آخرون خدمات الصحة والتغذية المتنقلة في المناطق التي تعاني من نقص في الخدمات. وجرى فحص أكثر من 000 170 من الأطفال الصغار والحوامل والمرضعات في شهر أيار/مايو للكشف عن سوء التغذية، مع التركيز بوجه خاص على المناطق الساحلية.

وجرى التخلص من آلاف المواد المتفجرة في عمليات إزالة الألغام، مما أدى إلى تحسين سلامة الناس وإمكانية وصول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني.

ونواصل استخدام أكثر الطرق المتاحة فعالية من حيث التكلفة. ويشمل ذلك الطريق من تركيا الذي نقلت الأمم المتحدة من خلاله أكثر من 200 1 شاحنة من المساعدات هذا العام، أي أكثر من ستة أضعاف ما نُقل في الفترة نفسها من العام الماضي. واستفاد أكثر من 1,2 مليون شخص في معظم أنحاء سورية من المساعدات المنقولة عبر هذا الطريق في شهر أيار/مايو. ويوفر برنامج الأغذية العالمي المزيد من الإمدادات من مصادر محلية بسبب تغيرات أسعار الصرف. وفي الوقت نفسه، تستكشف أفرقتنا كيف يمكن للإعلانات الأخيرة الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وغيرها

من الدول بخصوص تخفيف الجزاءات أن تساعدنا على زيادة تبسيط المعاملات والمشتريات وتوسيع نطاق الوصول إلى مواد مثل المعدات الطبية المتقدمة.

ولكننا، وهذه نقطتي الثالثة، نحتاج إلى المزيد من التمويل لإبقاء هذا العمل مستمرا، إن لم يكن لتوسيعه. ولم يتلق نداءنا الإنساني سوى 260 مليون دولار على الرغم من اقترابنا من منتصف العام تقريبا، أي 14 في المائة فقط من متطلبات هذه الفترة. وفي الوقت الذي تتاح فيه للمنظمات غير الحكومية فرص جديدة لتوسيع نطاق أنشطتها في جميع أنحاء سورية، يضطر العديد منها بدلاً من ذلك إلى تقليص أنشطتها. ولا يزال هذا الأمر ينعكس في تقلص الأنشطة الأساسية. وأوقف 280 مرفقا صحيا أنشطته في جميع أنحاء سورية، أي 16 في المائة من إجمالي المرافق، أو باتت تلك المرافق تعمل بطاقة استيعابية مخفّضة بسبب خفض التمويل، مما أثر على جميع المحافظات البالغ عددها 14. في شمال سورية، هناك 240 مرفقاً صحياً مهدداً بالإغلاق بسبب خفض التمويل، مما قد يؤثر على أكثر من 4,2 مليون شخص. وقد تم إغلاق حوالي 24 مكاناً آمناً للنساء والفتيات، وسيفقد ما يقدر بـ 000 265 شخص إمكانية الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية المنقذة للحياة.

وتواجه قطاعات أخرى تحديات صارخة بنفس القدر.

وقد قمنا بالفعل بتضييق نطاق تركيزنا هذا العام لنستهدف 8 ملايين شخص من أكثر الناس ضعفاً في سورية، أي أقل من نصف العدد الإجمالي للمحتاجين. وفي ضوء السياق العالمي للتمويل، سنواصل تكييف عملياتنا بما يتماشى مع عملية إعادة ضبط الاستجابة الإنسانية التي حدّدها منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في آذار/مارس. ولكن الواقع هو أن هذا المسار سينتهي بنا إلى إنجاز أقل بموارد أقل.

نقطتي الأخيرة هي أننا يجب أن نترجم هذه اللحظة إلى دعم ملموس لإعادة إعمار سورية وتنميتها. من جانبنا، كعاملين في مجال العمل الإنساني، سنواصل السعي من خلال التحول إلى طرق عمل أكثر كفاءة، مع تبسيط الهياكل وتنمية الشراكات مع الجهات الفاعلة المحلية وزيادة التركيز على الاحتياجات الأكثر أهمية لإنقاذ الحياة، من أجل المساعدة في ضمان عدم تجاوز الفئات الأكثر ضعفاً.

ولكن الشعب السوري يريد تجاوز الاعتماد على المساعدات وإعادة بناء سبل عيشه بنفسه. ومع عودة المزيد من العائلات إلى ديارها، سيزداد الطلب على الرعاية الصحية والتعليم والمياه والكهرباء. وكما ذكرت نائبة المبعوث الخاص السيدة رشدي، فإن التحركات الأخيرة لتخفيف العقوبات تفتح فرصاً جديدة للاستثمار في استعادة الخدمات الحيوية. كما أن الإعلانات الأخيرة عن الاستثمارات المزمعة، والمشاركة المتزايدة من جانب المؤسسات المالية الدولية هي أمور مشجعة. كما اقترحت الأمم المتحدة مجالات للأنشطة الإنمائية المحتملة لدعم عملية الانتقال. ولكن هذه الفرص يجب أن تقابلها مبادرات ملموسة لإعادة بناء سورية واستعادة الخدمات الأساسية. لا يمكننا أن نفترض أن التمويل الكافي سيُستأنف ببساطة.

ومع إعادة تأسيس العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية، وإعادة تقييم الشركاء الدوليين لآثارهم ومواقفهم في سورية، والعمليات السياسية التي بدأت تتضح معالمها من جديد، واستمرار انخفاض حدة النزاع، باتت

لدينا فرصة سانحة الآن قد لا تدوم. إننا بحاجة إلى العمل بحزم للمساعدة في هذا الانتقال لتحقيق المستقبل الأفضل الذي يريده الشعب السوري بشدة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة مسويا على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة الخولاني.

السيدة الخولاني: اسمي آمنة الخولاني، وأنا مدافعة عن حقوق الإنسان ناجية من المعتقل والمديرة التنفيذية لمنظمة عدالتي.

قبل ست سنوات جلست في هذا المجلس ذاته أمام ممثلي نظام الأسد، النظام الذي اعتقل إخوتي مجد ومحمد وعبد الستار وأعدمهم في مراكز الاحتجاز كما فعل مع مئات الآلاف من السوريين والسوريات. في ذلك الوقت، ناشدتُ المجتمع الدولي لإنصاف المعتقلين وذويهم (انظر S/PV.8593) ورفعت صوت شعب يذبح في وضح النهار.

واليوم أعود إليكم بشعور مختلف، شعور أسميته الشعور السوري – مزيج من الحزن والفرح، من الألم والأمل – شعور اختبرته عند زيارتي الأولى لدمشق بعد تحريرها. حزنتُ على من فقدناهم من الأحبّة وفرحتُ لأن تضحياتهم لم تذهب سدى، حالي كحال ملايين السوريين.

ولأول مرة أستطيع أن أتكلم كناشطة حقوقية دون خوف من الاعتقال أو التعذيب أو القتل في سورية – سورية الجديدة التي عُدنا لها لخدمة أهلنا ونحن بينهم؛ نفتح مقرات لمؤسسات المجتمع المدني دون أن نُتّهَمَ بالخيانة كما كان الحال لعقود.

وهذا لم يكن ليتحقق لولا التضحيات الكبيرة التي قدمها الشعب السوري بكل أطيافه. صار لدينا وطنٌ نخاف عليه لا منه، وطنٌ نحبه ويحبنا. هذه لحظة فخر وأمل ومسؤولية.

واجهت النساء السوريات عبر عقود طويلة ظلماً اقتصادياً واجتماعياً وقانونياً. وزادت الانتهاكات خلال الحرب من اعتقال وتعذيب وقتل وعنف جنسي. ورغم هذه التحديات الهائلة كانت النساء السوريات في طليعة العمل من أجل العدالة. وثقنا الانتهاكات، قدمنا المساعدات، وسعينا لبناء السلام. ويجبُ أن يكُنَّ في قلب المرحلة الانتقالية وجزءاً محورياً من مستقبل سورية. منذ التحرير، بدأت النساء بالمطالبة بدورهن في إعادة بناء سورية. وإن وجودهن اليوم في مواقع متقدمة داخل الدولة لهو خطوة مهمة، لكنها غير كافية أبداً. الفجوة لا تزال كبيرة بين الواقع وما نطمح إليه. نطالب بمستوى مشاركة يعكس تضحيات النساء ودورهن في صنع القرار على الصعيد المحلي والوطني.

قبل أشهر، بدأتُ مع مجموعة من النساء من مختلف المكونات جولة في المدن السورية. إلى درعا وحمص والسلمية والسويداء، ودير مار موسى وكنيسة الأب باولو وغيرها للتواصل مع المجتمعات السورية المختلفة ومناقشة رؤيتنا لمستقبل سورية الحبيبة. وجدنا سورية مرهقة ومجتمعات تمر بمرحلة إعادة بناء نفسي واجتماعي فيها تقاطع بين الخوف والأمل، بين الإرادة والحذر. ومعظم الناس متفائلون رغم الألم

والتحديات ويشعرون أن القادم أفضل، وهناك من يشعر بالقلق من المرحلة المقبلة والتوتر الأمني الحاصل، ولكن هذا قلق مشروع ويجب التعامل معه بشفافية واحترام.

كما لاحظنا تبايناً في الآراء حول المرحلة الانتقالية وهو أمر صحي جداً. ورغم استمرار التوترات الطائفية، وهي من أبشع تركات النظام البائد، فإن السوريين يظهرون إرادة حقيقية لتجاوز الماضي المؤلم وشوقاً عميقاً للسلام والاستقرار.

اليوم، تقع على عاتق الدولة السورية الجديدة مسؤولية كبرى في معالجة هذا الإرث من خلال ضمان مشاركة الشعب السوري بكل مكوناته في صياغة المستقبل.

نحن نؤمن أن سورية يجب أن تبنى بيد رجالها ونسائها على أساس الديمقراطية والمواطنة والمساواة واحترام حقوق الإنسان دون تمييز. ويجب أن تكون التشاركية مبدأً أساسياً في كل خطوة، من الحوارات الوطنية إلى العملية السياسية وصولاً إلى جهود العدالة والمساءلة.

العدالة الانتقالية في سورية ليست ترفاً سياسياً، بل هي حاجة وضرورة وطنية وأخلاقية لتحقيق السلم الأهلي. وإن الإسراع في البدء الفعلي بمسار العدالة لهو الضمان الوحيد لسلام حقيقي ومستدام. لا سلام بلا عدالة، ولا عدالة دون سلام.

لقد تم مؤخراً إنشاء الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والهيئة الوطنية للمفقودين. وفي اجتماعات مع الهيئتين في دمشق حضرتهما مع نشطاء وناجيات وأهالي ضحايا، شدد الحضور على استقلالية هذه المؤسسات؛ وأهمية التشاور مع الناس في كل المدن السورية؛ وضرورة الشفافية مع ذوي الضحايا والناجين وتضمين رؤيتهم في محور مسار العدالة الانتقالية. كما أكد الحضور على أهمية التعاون بين هذه الهيئات والمؤسسات الوطنية في سورية والآليات الدولية، مثل المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011 وغيرها، لوضع خريطة طريق واضحة والبدء بالعمل لتكون الجهود المبذولة شاملة وذات مصداقية ومتوافقة مع المعايير الدولية.

إن سورية اليوم تعيش في مرحلة إعادة إعمار شامل لا تقتصر على البنية التحتية، بل تمتد إلى إعادة البناء النفسي والمجتمعي. إن رفع العقوبات لا يعني أن الحاجة إلى الدعم الدولي قد انتهت، بالعكس، فالنظام البائد خلف حطام دولة بلا مؤسسات حقيقية. وسورية بحاجة إلى دعم دولي مسؤول يحترم استقلالها.

في زيارتي الأخيرة للبلد بعد الإعلان عن رفع العقوبات كان الناس مبتهجين جداً رغم علمهم بأن النتائج قد تستغرق أشهراً لتظهر أو أكثر من ذلك. ولذلك يمكن اليوم للمجتمع الدولي، وبدعم من المجلس ومنذ الآن، أن يبدأ في تسريع جهود التعافي المبكر، عبر دعم فني ومالي لإزالة الألغام ومخلفات الحرب التي تقتل عشرات المدنيين، وتنظيف الأنقاض، وتحسين الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والمياه والكهرباء والنقل والمواصلات وغيرها. نحن لا نطلب حلولاً جاهزة، بل نطلب نقل خبرات حقيقية تساعد

المؤسسات السورية الناشئة على إدارة المرحلة الانتقالية بكل كفاءة. فبناء مؤسسات قوية هو الضمان الوحيد للاستقرار وعودة اللاجئين السوريين إلى بلدهم.

وإلى الدول التي ساندت الشعب السوري خلال 14 عاماً، والتي استقبلت اللاجئين، والتي ساهمت في رفع العقوبات: شكراً جزيلاً لكم. شكراً جزيلا لكم لأنكم وقفتم في الجانب الصحيح من التاريخ. أما من وقف في الجانب الآخر، بما فيهم بعض من في هذه القاعة، فالأوان لم يفت بعد للوقوف معنا وتقديم الدعم لشعب لا يعرف المستحيل. وبناءً على ما سبق، أحث المجلس على ما يلي:

أولاً، تشجيع ودعم الحكومة السورية لضمان المشاركة الكاملة والمتكافئة والآمنة وذات المعنى للنساء من جميع الخلفيات في صنع القرار، وطنياً ومحلياً، بنسبة لا تقل عن 30 بالمائة.

ثانياً، تشجيع ودعم ذوي الضحايا والناجين، خصوصاً النساء، في جميع جهود العدالة الانتقالية الرسمية وغير الرسمية، بصفتهم أصحاب الحق وجزءاً أساسياً من عملية السلام والاستقرار.

ثالثاً، تشجيع ودعم الحكومة السورية في اتخاذ تدابير فعالة للبحث عن جميع المفقودين وإعادة رفاتهم دون تمييز، والتعاون الفني مع المؤسسات الدولية ذات الصلة لتبادل الخبرات ووضع آليات فعالة لذلك.

رابعاً، الترحيب برفع العقوبات الأحادية والمتعددة الأطراف التي كانت تفُرض على نظام الأسد، والدعوة لمراجعة التدابير المتخذة من قبل مجلس الأمن بموجب القرار 1267 (1999) والتي قد تُعيق التعافي الاقتصادي العاجل في سورية.

رغم الجراح، تقف سورية اليوم حرةً ومستقلة. لدينا الإرادة ولدينا القدرة على بناء مستقبلنا. وما نحتاج إليه اليوم ليس الدعم فقط، بل شراكة حقيقية تقدر تضحياتنا وتحترم العملية السياسية القائمة بقيادة سورية. وبينما نواجه تحديات صعبة في المرحلة الانتقالية، فإننا نتمسك بالأمل ونعمل من أجل وطن يتسع للجميع. وندعو العالم أن يقف معنا لا من أجلنا فقط، بل من أجل القيم الإنسانية التي تجمعنا. شكراً لكم وعاشت سورية حرة وعاش شعبها الأبي.

الرئيسة (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة الخولاني على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة شي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر نائبة المبعوث الخاص نجاة رشدي، التي تسعدني رؤيتها، والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما. وأود أيضاً أن أشكر السيدة آمنة الخولاني على شجاعتها التي استمرت زمناً طويلاً وملاحظاتها المقنعة اليوم. وأشكرها على دعمها لحقوق الإنسان لجميع السوريين، لا سيما أضعف الفئات. وأود أيضاً أن أرحب بممثل الجمهورية العربية السورية.

لقد بدأت الولايات المتحدة حقبة جديدة في علاقتها مع سورية. وبعد الاجتماع التاريخي الذي عقده الرئيس ترامب مع الرئيس الشرع، تعمل الولايات المتحدة على وقف الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة على سورية. وفي 23 أيار/مايو، أصدر وزير الخارجية روبيو إعفاء من الجزاءات المفروضة بموجب قانون قيصر لحماية المدنيين السوريين لمدة 180 يوماً، وأصدرت وزارة الخزانة في الولايات المتحدة الترخيص

العام رقم 25 الذي يجيز مجموعة واسعة من المعاملات والاستثمارات في سورية. وبدأنا نرى بالفعل أثر هذه الإجراءات، وعلى الأخص في توقيع صفقة بقيمة 7 بلايين دولار تستثمر بموجبها شركات أمريكية وقطرية وتركية في قطاع الطاقة في سورية. وكما ذكر السفير توم باراك، بعد رفع علم الولايات المتحدة في دمشق، إن هذه ليست سوى بداية الأثر الإيجابي الذي سيحدثه تخفيف الجزاءات على إعادة الإعمار والاستثمار في سورية. ووقف جزاءات الولايات المتحدة ضد سورية سيتيح للبلد فرصة للنجاح. ونشجع الدول الأعضاء الأخرى على منح تخفيف مماثل للجزاءات ودعم التعافي وإعادة الإعمار.

وكما قلنا، إن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية حتى الآن في الملفات الحساسة، مثل البحث عن المفقودين وتدمير الأسلحة الكيميائية، قد أعطتنا الأمل فيما يمكن أن تحققه سورية، وحددت توقعات لما يجب أن يتحقق لاحقاً.

أولاً، ينبغي للحكومة أن تبدأ مناقشات مع إسرائيل بشأن اتفاق عدم اعتداء وأن تبدأ بعد ذلك في مناقشات لحل النزاعات الحدودية.

ثانياً، يجب على الحكومة أن تعرض، في وقت قصير، خطتها ونواياها فيما يتعلق بالمقاتلين الأجانب على الأراضي السورية.

ثالثاً، ينبغي للحكومة اتخاذ الخطوات اللازمة لحظر الجماعات الإرهابية الفلسطينية وترحيلها.

رابعاً، يجب على الحكومة أن تعمل مع الولايات المتحدة في عملياتها المستمرة للقضاء على تنظيم داعش أو مكافحته.

خامساً، يجب أن تقدم الحكومة خطة لكيفية توليها المسؤولية عن مراكز الاحتجاز التابعة لداعش في شمال شرق سورية. ويجب على البلدان الأصلية أيضاً أن تقوم بدورها في إعادة مواطنيها من شمال شرق سورية إلى أوطانهم على وجه السرعة، بما في ذلك المحتجزون في مرافق قوات سوريا الديمقراطية والموجودون في مخيمي الهول والروج للنازحين.

أخيراً، يشجعنا تعاون سورية مع كل من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونتطلع إلى مزيد من التقدم.

أما فيما يتعلق بالتقييم الاستراتيجي المقبل لوجود الأمم المتحدة في سورية، فينبغي للمجلس أن ينظر بعناية في تقرير الأمين العام وأن يعمل معاً لتحديد دور الأمم المتحدة ووجودها المناسبين في سورية مستقبلاً.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نعرب عن امتناننا لنجاة رشدي وجويس مسويا وآمنة الخولاني على إحاطاتهن.

إن المغامرات العسكرية الإسرائيلية لا تزال تؤجج الحالة في جميع أنحاء الشرق الأوسط. والموجة الجديدة من التوترات في سياق المواجهة الإيرانية – الإسرائيلية لا تهدد سورية فحسب، بل تهدد أيضاً المدنيين الذين يتحملون وطأة الأزمة الإنسانية والاقتصادية التي طال أمدها لسنوات عديدة. ويهدد جرّ هذا

البلد إلى مستنقع النزاع الإقليمي بتصعيد الاتجاهات الانقسامية في الجمهورية العربية السورية، وهو ما يجب تجنبه بأي ثمن. كما أن استخدام بلدان ثالثة للمجال الجوي السوري أو الأراضي السورية أمر غير مقبول.

منذ آخر جلسة للمجلس بشأن هذه المسألة (انظر S/PV.9920)، لا تزال جميع التحديات التي تواجه البلد قائمة. وقد تزايدت إلى حد كبير مخاطر استئناف النشاط الإرهابي على نطاق واسع من قبل جماعات، البعض منها تابع لتنظيم داعش. ونتوقع من دمشق أن تتخذ تدابير قوية لمكافحة الإرهاب وتسوية الوضع فيما يتعلق بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وبعد إصلاح قوات الأمن السورية، من الضروري أن يتشكل جيش البلد وشرطته حصراً من أفراد محترفين من أصحاب السجلات النظيفة. ولن يضمن ذلك ثقة السكان المحليين فحسب، بل سيشكل أيضاً صورة سورية في الخارج.

وفي هذا الصدد، نرحب بالإفراج عن المئات من ضباط الجيش السابقين في الأشهر الأخيرة في غياب أسس قانونية لاستمرار احتجازهم. وتجسد هذه الإجراءات التي اتخذتها دمشق التزامها الحقيقي بالمصالحة بين السوريين واستعدادها لوضع المصالح الوطنية السورية فوق مصالح جماعات معينة. ونعتقد أن الاستفادة من قدرات مئات الآلاف من العسكريين الذين أدوا يمين الولاء قبل كانون الأول/ديسمبر 2024 ستعود بالنفع على الدولة السورية وستساعد على تجنب الأخطاء المأساوية التي ارتُكبت عندما هُمِّش العديد من الضباط الذين خدموا في عهد صدام حسين ثم رفعوا راية داعش السوداء.

لا تزال مسألة الانتهاكات الإسرائيلية لسيادة سورية وسلامة أراضيها مدرجة على جدول الأعمال. وندعو إسرائيل إلى العودة فوراً إلى الامتثال الصارم لاتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974 والانسحاب من المنطقة العازلة والأراضي المتاخمة لها وندعوها كذلك للتوقف عن قصف سورية. ويصعُب تبرير الإجراءات الإسرائيلية بادعاءات القضاء على التهديدات الأمنية النابعة من سورية بالنظر إلى أن دمشق دأبت على إعلان نيتها التعايش السلمي مع جميع جيرانها دون استثناء. ونعتقد أن جميع المسائل الناشئة يمكن، بل ويجب، حلها من خلال الحوار.

وهناك أيضا توترات مستمرة في جنوب البلد. ونلاحظ تنفيذ وكالات إنفاذ القانون المحلية للاتفاقات المؤقتة بين دمشق والدروز بشأن ضمان الأمن. وعلى الرغم من اندلاع أعمال عنف متفرقة في الشمال الشرقي، فإن الاتفاق بين السلطات المركزية ومنطقة شرق الفرات لا يزال قيد التنفيذ.

إن الأوضاع مضطربة بشدة في محافظتي اللاذقية وطرطوس، حيث لا تزال مستويات عدم الاستقرار والتهديدات الأمنية مرتفعة. ويتجلى ذلك بوضوح في الأحداث المأساوية الأخيرة التي أسفرت عن سقوط عدد كبير من الضحايا في صفوف المدنيين، ولا سيما في صفوف العلويين. فقد أُجبرت آلاف الأسر على الفرار من ديارها. ووجد بعضها ملجأً مؤقتا في لبنان، والبعض الآخر في قاعدة حميميم الجوية الروسية، والبعض الآخر في مناطق أخرى من سورية. ونتطلع إلى نتائج التحقيق الوطني في الأحداث التي وقعت في منطقة الساحل الغربي. وستثبت محاسبة جميع الجناة، بغض النظر عن مراكزهم وانتماءاتهم، أن السلطات السورية الجديدة ملتزمة حقاً بسيادة القانون.

وبشكل عام، لا يزال مئات الآلاف من السوريين في المناطق الساحلية في حاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية. ونجدد دعوتنا إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لإيلاء المزيد من الاهتمام للحالة في اللاذقية وطرطوس. ونعتقد أن الهيكل الإنساني الجديد للأمم المتحدة في سورية يجب أن يراعي خصوصيات التطورات في هذه المناطق ويجب أن تتوفر له الموارد اللازمة للاستجابة للأزمات على وجه السرعة.

وتُظهر البيانات التي قُدمت اليوم بوضوح أن الحالة الإنسانية في سورية لا تزال مزرية للغاية وبعيدة كل البعد عن الحل. وهي تتفاقم بسبب عواقب النزاع المسلح الذي طال أمده والأزمة الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي يؤججها فرض الجزاءات الانفرادية. وننظر إلى الرسائل الأخيرة بشأن الرفع الجزئي لتلك التدابير التقييدية غير المشروعة التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، أو تخفيفها، على أنها خطوة في الاتجاه الصحيح. وفي الوقت نفسه، نود أن نشدد على أنه كان ينبغي اتخاذ هذه القرارات قبل ذلك بكثير حتى يتمكن الشعب السوري من ممارسة حقه المشروع في التنمية.

لقد وجهت الظروف الجوية القاسية ضربة أخرى لسكان البلد. فوفقا لتقديرات الأمم المتحدة، تشهد سورية أسوأ موجة جفاف منذ عقود. ويهدد ذلك حوالي 75 في المائة من محصول القمح. وفي خضم النقص المؤسف في تمويل العمليات الإنسانية، سيكون من الصعب للغاية على المجتمع الدولي تعويض هذه الخسائر إذا لم يكن هناك محصول قمح. وعلاوة على ذلك، يزيد حلول موسم الصيف الحار من خطر انتشار الأمراض المعدية. ويجب أن تكون وكالات الأمم المتحدة على استعداد لمواجهة هذه التحديات واتخاذ تدابير وقائية واستباقية للحد من المخاطر. وحسب فهمنا، فإن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لديه القدرات اللازمة ويمكنه الاستفادة من مختلف الأدوات المالية لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

وهناك تهديد خطير مستمر آخر، ألا وهو التلوث بالألغام الأرضية الذي يشكل تهديداً مباشراً لحياة المدنيين ويعيق العمليات الإنسانية ويعقد العودة الآمنة للنازحين قسراً. ونلاحظ بجزع أن 400 شخص – ثلثهم من الأطفال – وقعوا ضحايا للذخائر غير المنفجرة منذ كانون الأول/ديسمبر. ويتعين على الحكومة السورية والوكالات الدولية المتخصصة تكثيف الجهود لإزالة الألغام ورفع مستوى الوعي.

ونقدر عالياً الجهود التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة الإنسانية في سورية لإنقاذ حياة الناس. ونعتقد أن برامج المساعدات الغذائية والجهود المبذولة لإصلاح قطاعي الصحة وإمدادات المياه تكتسب أهمية خاصة في ظل الظروف الحالية. وفي الوقت نفسه، نشعر بقلق بالغ إزاء نقص التمويل لنداء الأمم المتحدة الإنساني. فلم يتم الحصول إلا على 13 في المائة من المبلغ المطلوب البالغ بليوني دولار للفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2025. ويؤدي نقص الموارد بالفعل إلى عواقب وخيمة. ومن الأهمية بمكان الآن توحيد جهود الجهات المانحة والمجتمع الدولي. ولا يمكننا السماح بترك ملايين السوريين دون دعم في هذه المرحلة الحرجة.

وندعو إلى بدء عملية سياسية تشارك فيها كل الجماعات والأقليات العرقية والدينية في سورية بدعم من الأمم المتحدة ووفقا للأحكام الرئيسية للقرار 2254 (2015). ونرى أن هذه العملية من الركائز الأساسية

لاستعادة سيادة الجمهورية العربية السورية وسلامة أراضيها. ونتطلع إلى تشكيل برلمان مؤقت واضطلاع اللجنة الدستورية بإعداد مشروع الدستور كخطوات تالية على هذا الطريق. ونؤكد من جديد دعمنا لجهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة غير بيدرسن. ونأمل أن يكون أي دعم دولي إضافي للحوار بين السوريين ذا طابع شامل للجميع.

تسير سورية وشعبها الصامد على دربهما، متغلبين على محن شاقة بكرامة. وعلى الرغم من كل ذلك، فإنهم يحافظون على إيمانهم بمستقبل أفضل وعلى التزامهم بالتعاون البناء مع المجتمع الدولي. وهم يستحقون دعمنا المتضافر. ومن جانبنا، فإننا عازمون على إقامة تعاون مثمر مع سورية وتقديم الدعم اللازم لشعبها وحكومتها لتجاوز صعوبات المرحلة الانتقالية.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر نائبة المبعوث الخاص رشدي والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما الشاملتين. وأشكر السيدة الخولاني على شهادتها القوية ووصفها لمشاعر الحزن والأمل المختلطة التي تنتاب العديد من السوريين. تفخر الدانمرك بوقوفها إلى جانب الشعب السوري طوال هذه السنوات الصعبة.

وأود أن أدلي بثلاث نقاط حول هذا الموضوع.

أولاً، فيما يتعلق بالحالة الأمنية، لا يمكن أن يكون هناك تعافٍ حقيقي في سورية دون توفير الأمان والحماية الحقيقيين لجميع السوريين. فحماية المدنيين تشكّل حجر زاوية في القانون الدولي الإنساني. وبينما نعترف بجهود الحكومة الانتقالية السورية الرامية إلى إنشاء جيش وطني شرعي وموحد، إلا أنه يجب بذل المزيد من الجهود لضمان حماية جميع المدنيين. ويجب التعامل بسرعة ومصداقية مع التقارير بشأن عمليات اختطاف النساء وأعمال القتل المتفرقة للمدنيين والهجمات الممنهجة على المجتمعات المحلية. ويساورنا القلق أيضاً إزاء استمرار التهديد الذي يشكله الإرهاب في سورية. وندين بشدة الهجمات التي شنها تنظيم داعش في حلب وفي أجزاء أخرى من سورية ونرحب بتركيز الحكومة الانتقالية على مكافحة الإرهاب.

ثانياً، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية والاقتصادية، تعرب الدانمرك عن سرورها بقرار الاتحاد الأوروبي رفع الجزاءات عن سورية. ويمثّل هذا القرار إشارة قوية على التزام الاتحاد الأوروبي بدعم المرحلة الانتقالية والانتعاش الاقتصادي في سورية. وتشكل اتفاقيات الكهرباء والطاقة المبرمة حديثاً خطوة أخرى نحو التقدم. ومن الضروري الآن أن يتم البناء على هذه المكاسب الأولية بشكل مستمر وأن تؤدي في نهاية المطاف إلى تأثير إيجابي على الاقتصاد وتنمية اقتصادية أوسع نطاقاً وأطول أجلاً لصالح الشعب السوري. إن نقص التمويل أمر بالغ الأهمية، ولا يزال ملايين السوريين يواجهون انعدام الأمن الغذائي والمائي. ولا تزال ندرة المياه على وجه الخصوص مصدر قلق بالغ. لقد عملت الدانمرك، وستواصل العمل، على ضمان الحصول على المياه، بما في ذلك من خلال مشروعها مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن تأمين استمرار إمدادات مياه الشرب لأكثر من 12 مليون شخص في المراكز الحضرية في جميع أنحاء سورية.

ثالثاً، فيما يتعلق بالعملية السياسية، نرحب بإعلان الحكومة الانتقالية أمس عن إنشاء اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب. ونكرر الدعوة إلى عملية شاملة وشفافة ومفتوحة وإلى مشاركة وتمثيل المرأة على

نحو كامل ومتساوٍ ومجدٍ. ونحيط علماً بإنشاء الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والهيئة الوطنية للمفقودين. هذه خطوات أولى مهمة نحو عملية عدالة انتقالية شاملة وجامعة تمثل جميع الضحايا. ومن المهم التركيز على الفظائع التي ارتكبتها جميع الجهات الفاعلة في جميع أنحاء سورية. ونؤكد مجدداً دعمنا القوي للمبعوث الخاص بيدرسن وفريقه وجميع موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون لمساعدة سورية في هذه المرحلة الحرجة. ونؤكد مجدداً على الحاجة إلى عملية انتقال سياسي تتماشى مع القرار 2254 (2015) – ويجب أن يقود الشعب السوري هذه العملية الانتقالية وأن يتولى زمامها.

على المستوى الإقليمي، تبدو الحالة الآن أكثر صعوبة مما كانت عليه قبل أسبوع واحد فقط. ونرحب بانخراط الحكومة الانتقالية في المشاركة الإقليمية، بما في ذلك الحوار البناء بين سورية وجيرانها. ونؤكد من جديد دعمنا لسيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها وندعو جميع الأطراف إلى الالتزام باتفاق فض الاشتباك لعام 1974. كما نرحب بدعوة سورية وإسرائيل لتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في وقت لاحق من هذا الشهر.

إن الدانمرك على استعداد للعمل مع سورية ومع المجلس ومع المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً دعماً لعملية انتقالية سلمية وشاملة.

السيد أحمد (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بشكر نائبة المبعوث الخاص نجاة رشدي والأمينة العامة المساعدة جويس مسويا على إحاطتيهما، كما نشكر السيدة الخولاني على إسهامها المهم.

تتمتع باكستان بعلاقات أخوية طويلة الأمد مع الشعب السوري. وندرك المعاناة الهائلة التي تحملوها بسبب سنوات من النزاع والتدخل الأجنبي. ومع ذلك بدأنا نرى بصيصاً من الأمل. ونعتقد أن العملية السياسية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها استناداً إلى المبادئ الرئيسية للقرار 2254 (2015) توفر أفضل سبيل للمضي قدماً.

وفي وقت سابق من هذا الشهر، زار وفد باكستاني دمشق والتقى بوزير الخارجية أسعد الشيباني. وأعادت الزيارة التأكيد على التزامنا بسيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها، كما عملت على استكشاف سبل لزيادة تعزيز شراكتنا الثنائية. كما نقر بالدور الإيجابي الذي تضطلع به الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية – بما في ذلك المملكة العربية السعودية وتركيا وقطر والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة – في دعم استقرار سورية. ونشيد بجهود المبعوث الخاص المتواصلة لتعزيز الحوار الشامل للجميع.

وأود أن أسلط الضوء بإيجاز على خمس نقاط رئيسية.

أولاً، نرحب بالخطوات الأخيرة على الجبهة السياسية، ولا سيما تشكيل اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب. وكما أشار المبعوث الخاص أيضاً، يمكن أن يمثّل ذلك خطوة مهمة نحو تقدم دستوري ومؤسسي أوسع نطاقاً.

ثانياً، لا تزال الحالة الإنسانية متردية. ويحتاج أكثر من 16 مليون شخص إلى المساعدة، منهم أكثر من 14 مليون شخص يواجهون انعدام الأمن الغذائي. ويجب أن نضمن استمرار وصول المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن التنبؤ به ودون عوائق.

ثالثاً، إن تخفيف الجزاءات مؤخراً، بما في ذلك من خلال الترخيص العام رقم 25 الصادر عن الولايات المتحدة الأمريكية والخطوات التي اتخذها الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، تطور جدير بالترحيب. ويمكن أن تساعد هذه التدابير في فتح المجال أمام وصول المساعدات الإنسانية ودعم التعافي المبكر والاعتماد على الذات.

رابعاً، لا يزال خطر الإرهاب قائماً. وتواصل جماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والمقاتلين الإرهابيين الأجانب نشاطها داخل سورية، مما يشكل تهديداً للأمن الوطني والإقليمي على حد سواء. لذلك يجب ألا نفقد التركيز على هذه الجبهة.

خامساً، نشعر ببالغ القلق إزاء التأثير الإقليمي للأعمال العسكرية الإسرائيلية في سورية. تنتهك هذه الهجمات سيادة سورية وتخرق القانون الدولي، بما في ذلك القرارين 350 (1974) و 497 (1981)، وتهدد بتقويض المكاسب الهشة التي تحققت على الأرض. وندعو إلى الالتزام الكامل باتفاق فض الاشتباك لعام 1974، ونعيد التأكيد على ضرورة التمسك بسيادة سورية دون استثناء.

وتقف سورية في مرحلة حساسة ولكنها تبعث على الأمل. وتتمثل مسؤوليتنا الجماعية في الحفاظ على هذا الزخم من خلال مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية وتعزيز الحوكمة الشاملة للجميع والتمسك بسيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها. وستبقى باكستان شريكاً ثابتاً للشعب السوري.

في الختام، أود أن أضيف، في السياق الإقليمي، أننا نشعر بقلق بالغ إزاء العدوان العسكري الإسرائيلي المستمر في غزة والضربات في سورية والعدوان الأخير المستمر على إيران التي تحمل تداعيات خطيرة على السلام والأمن الإقليميين. وقد أدت هذه الأعمال إلى زيادة عدم الاستقرار وتفاقم المعاناة الإنسانية، وتهدد بإشعال فتيل نزاع أوسع نطاقاً. ويشكّل هذا السلوك انتهاكاً واضحاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن ينتهي ذلك. ويجب على مجلس الأمن الاضطلاع بمسؤوليته في هذا الصدد من خلال الدعوة إلى وقف فوري للأعمال العدائية وإلى اتخاذ خطوات عاجلة لتهدئة الحالة في جميع أنحاء المنطقة وتعزيز الحوار والدبلوماسية من أجل ضمان السلام والاستقرار في الشرق الأوسط على المدى الطويل.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر نائبة المبعوث الخاص رشدي والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما. كما أشكر السيدة الخولاني على مشاطرتها خبرتها وأفكارها القيمة.

على الرغم من التعاون الدولي المتزايد وتخفيف الجزاءات في الآونة الأخيرة، تتضاءل الآمال الكبيرة في إحراز تقدم في سورية في ظل التصعيد الإقليمي واستمرار العنف على أرض الواقع وقلة التقدم الملموس في مجال العدالة الانتقالية. وأود أن أدلي بالنقاط التالية في هذا الصدد.

أولاً، يجب أن تتوقف جميع الأعمال العدائية التي تنتهك السيادة الإقليمية لسورية. ونعرب عن قلقنا من التوغلات الإسرائيلية المكثفة في سورية في أعقاب الهجوم الصاروخي المزعوم في وقت سابق من هذا الشهر. ويجب إجراء تحقيق شامل في الظروف التي أدت إلى ذلك الحادث، ويجب محاسبة المسؤولين عنه. وعلى أي حال، وكما أكد العديد من أعضاء المجلس، بما في ذلك بلدنا، يجب دائماً أن تعالج الشواغل الأمنية لإسرائيل بطريقة تحترم القانون الدولي.

ثانياً، يجب أن تظل مكافحة تنظيم داعش والتطرف العنيف أولوية ملحة. ومن المثير للقلق الشديد أن هؤلاء الإرهابيين استأنفوا هجماتهم في أوائل هذا الشهر، وبالتحديد في الوقت الذي تقوم فيه دمشق بإعادة هيكلة مؤسساتها الأمنية الوطنية وإعادة تنظيم قوات مكافحة الإرهاب. ونلاحظ قرار إدماج بعض المتمردين الأجانب ذوي السجلات الحافلة بالتطرف العنيف في هيكل الأمن القومي السوري. وفي حين أن منع تنظيم داعش من إعادة تشكيل نفسه يجب أن يكون الأولوية، علينا أن نكون متيقظين لحقيقة مفادها أن هذا القرار ينطوي أيضاً على مخاطر. لذلك نحث دمشق على تنفيذ تدابير صارمة للتدقيق وإعادة التأهيل من أجل منع الأيديولوجيات المتطرفة من التجذر داخل المؤسسات الوليدة التي تهدف إلى توفير الأمن لجميع السوريين.

ثالثاً، نرحب بتعاون سورية المستمر مع الهيئات الدولية لضمان الامتثال للقواعد العالمية بشأن عدم الانتشار. ونشعر بالتشجيع بشكل خاص إزاء تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك الزيارة الأخيرة التي قام بها المدير العام للوكالة وفريقه إلى دمشق ووصولهم دون عوائق إلى المواقع ذات الصلة بتوضيح الأنشطة النووية السورية السابقة. كما نشيد بالتقدم المحرز في التعاون بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك التقدم المحرز في تأمين وجود دائم للمنظمة في دمشق. ونأمل أن تؤدي هذه الفرصة إلى التدمير الكامل للأسلحة الكيميائية في سورية.

رابعاً، يجب أن يكون سعي سورية لتحقيق العدالة الانتقالية جزءاً أساسياً من أي عملية سياسية شاملة للجميع. وعمليات القتل والعقاب المستمرة خارج نطاق القضاء، وإن كانت متفرقة، تؤكد مرة أخرى أن تماسك نسيج المجتمع والاستقرار الدائمين لا يمكن الوصول إليهما إلا عندما يكون هناك فهم مشترك لكيفية تحقيق العدالة الانتقالية. ولذلك، ندعو دمشق إلى صياغة وإعلان خطتها لتحقيق العدالة الانتقالية على نحو شفاف وشامل للجميع. وسيكون التعاون مع الأمم المتحدة بالغ الأهمية في هذا الصدد، حيث إن خبرتها الفنية ضرورية لضمان اتساق العملية السياسية مع مبادئ القرار 2254 (2015).

خامساً، ندعو المجتمع الدولي إلى إيلاء اهتمام أكبر للأزمة الإنسانية المستمرة في البلد. فعملية إعادة سورية إلى مسار الاستقرار معرضة لخطر التعثر الآن في ظل تفاقم الظروف الإنسانية، بما في ذلك الجفاف الأشد منذ عقود، وهي مشكلة تفاقمها أزمة التمويل الحادة. ونأمل أن يكثف المجتمع الدولي دعمه، مستفيداً من الجهود الدولية الجارية بالفعل، بما في ذلك مساهمتنا بمبلغ 35 مليون دولار هذا العام.

في الختام، لا يلقي النزاع الإسرائيلي – الإيراني الخطير والمستمر بظلاله على التطورات الإيجابية في سورية فحسب، بل يفاقم أيضاً التحديات الخطيرة التي تواجهها دمشق حالياً في مرحلتها الأولية من بناء الدولة. ويجب ألا يؤدي هذا التطور الجديد والمؤسف إلى تآكل الزخم التاريخي الذي اكتسبته سورية بعد 14 عاماً من الدمار والمعاناة. إن وقف التصعيد ضروري ونكرر دعوتنا لجميع الأطراف المعنية بضبط النفس إلى أقصى حد ممكن.

السيد سيكيريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر نائبة المبعوث الخاص رشدي والأمينة العامة المساعدة مسويا والسيدة الخولاني على إحاطاتهن القيمة اليوم.

إن اندلاع أعمال عدائية مؤخراً في الشرق الأوسط دليل على مدى هشاشة استقرار المنطقة. وإزاء هذه الخلفية، ينبغي أن يظل هدفنا المشترك أن تكون سورية – التي يحترم الجميع سيادتها وسلامة أراضيها – بلدا موحدا ومستقرا وكامل التمثيل.

وتؤيد اليونان، بصفتها عضواً في المجلس وانسجاماً مع موقفها الثابت تجاه سورية منذ سقوط نظام الأسد، عملية الانتقال السياسي الشامل للجميع في سورية بوصفها الهدف الأساسي للكثير جدا من السوريين في بلدهم وفي الخارج.

وبما أن التحديات لا تزال قائمة، أود أن أسلط الضوء على النقاط الأربع التالية اليوم:

أولاً، إن عملية الانتقال السياسي الشامل للجميع، بما يتماشى مع مبادئ القرار 2254 (2015)، ضرورية لأمن واستقرار البلد. وستبقى جهود التعافي مجزأة وضعيفة في غياب التكامل السياسي بين جميع مكونات المجتمع السوري. فجميع السوريين يستحقون العيش دون خوف. ويشمل ذلك المسيحيين والعلويين والأكراد السوريين والدروز، دون أن ننسى النساء على الإطلاق. إن جميع السوريين يستحقون أن يروا أنفسهم ممثلين في حكومتهم ومؤسساتهم. وفي هذا السياق، نتوقع أن يستمر الحوار الوطني وأن يجسد الدستور المستقبلي أصوات المجتمع السوري بأكمله في الداخل وفي الشتات. وفي الشمال الشرقي، يجب أن ينفذ طرفا اتفاق آذار/مارس، دمشق وقوات سورية الديمقراطية – وهي حليف مهم للغاية في الحرب الدولية على الإرهاب – الاتفاق بعناية. ونشجع الطرفين على معالجة المسائل المعلّقة بروح من التوافق. وفي الوقت الذي نحث فيه الحكومة الانتقالية على ضمان عدم قيام الجماعات المسلحة في شمال سورية بعرقلة العملية، نحث أيضاً الجهات الفاعلة الإقليمية على الامتناع عن العنف أو التحريض على التصعيد.

ثانياً، يتوقف اندماج سورية بنجاح في المجتمع الدولي على احترامها للقانون الدولي. ومن الضروري أن تلتزم سورية بالقواعد العالمية بشكل كامل لكي تتمكن من النهوض والتعافي. ويشمل ذلك تأسيس علاقاتها مع الدول الأخرى على أساس القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تشكل القانون الدولي العرفي. ويجب أن تثبت سورية أنها تحترم الحقوق السيادية للبلدان المجاورة، سواء في البر أو البحر.

ثالثاً، ستساعد اليونان في التخفيف من حدة الحالة الإنسانية في البلد وستساهم بفعالية في إعادة إعماره المادي والاقتصادي. ومن هذا المنطلق، تعهدت اليونان خلال مؤتمر بروكسل التاسع بشأن دعم مستقبل سوريا والمنطقة في آذار/مارس الماضي بتقديم دعم ملموس لتعافي سورية، وهي مستعدة لتقديم المزيد من المساهمات بكل الوسائل اللازمة. ومن هذا المنطلق، ولدعم سورية، سارع الاتحاد الأوروبي إلى رفع الجزاءات ضمن نهج تدريجي ومشروط ويمكن الرجوع عنه. وسنواصل، بيقظة دائمة، مراقبة التطورات عن كثب على أساس التقدم الملموس في تحقيق المساءلة وشمول العملية السياسية للجميع والاحترام المستمر للقانون الدولي. وفي ظل هذه الخلفية، نرحب بالتقدم الذي أُحرز مع المؤسسات المالية الدولية وباهتمام الجهات الدولية الفاعلة في مجال التنمية والمنظمات غير الحكومية بعد الإعلانات الرئيسية عن رفع الجزاءات. ومن المتوقع أن نسمع المزيد من الأخبار الجيدة ما بقيت السلطات السورية على المسار الصحيح.

رابعاً، إن ضمان المساءلة وتعزيز العدالة الانتقالية أمر بالغ الأهمية في ظل حالة أمنية غير مستقرة. ونرحب بالإحاطة غير الرسمية للجمعية العامة التي قدمتها الأسبوع الماضي السيدة كارلا كينتانا، رئيسة المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين، والتي أكدت فيها أن السلطات الانتقالية تتعاون مع المؤسسة. وبالمثل، نرحب بإنشاء لجنتين وطنيتين سوريتين – لجنة للمفقودين وأخرى للعدالة الانتقالية – ونتوقع أن تعملا على نحو شفاف ونزيه وشامل للجميع. إن أعمال العنف البغيضة التي وقعت في شهر آذار/مارس، والتي استهدفت في معظمها العلويين ولكن أيضاً المسيحيين، وأحداث العنف ضد الطائفة الدرزية في شهر أيار/مايو، تذكيرٌ صارخ بالمخاطر والتحديات التي لا تزال قائمة في هذا السياق. ومن المهم بالفعل أن تحافظ السلطات الانتقالية على النظام؛ وأن تضمن السيطرة على الجماعات المسلحة؛ وأن تحمي جميع السوريين بغض النظر عن خلفياتهم؛ وأن تحاسب جميع الجناة دون تأخير، بما يتماشى مع قواعد ومعايير القانون الدولي. وتدعو اليونان لجنة التحقيق إلى إجراء تحقيق سريع وشفاف ونزيه وذي مصداقية وإلى السماح أيضاً لآليات الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في تلك الجرائم.

أخيراً وليس آخراً، يطرح المشهد الأمني العديد من التحديات. وإيجاد حل مستدام لمسألة المقاتلين الأجانب وإدماج جميع الجماعات المسلحة في قوات الأمن الوطنية شرط أساسي لتحقيق الأمن الداخلي والاستقرار السياسي. ومن المهم للغاية ضمان استبعاد جميع العناصر الإرهابية والمتطرفة العنيفة في إطار جهود قوية وأوسع نطاقاً لإصلاح قطاع الأمن.

في الختام، أود أن أؤكد أن سورية أمامها فرصة تاريخية لتحقيق التقدم والازدهار بأن تصبح عامل استقرار للمنطقة ككل ومثالاً يحتذى به في إعادة الإعمار الناجح بعد سنوات من الدمار والاستبداد. واليونان، التي ترتبط تاريخياً بالشعب السوري، تدعم بكل إخلاص هذه الرؤية التي تحظى فيها منظومة الأمم المتحدة بأهمية قصوى.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم سيراليون والصومال وبلدي الجزائر، بالإضافة إلى غيانا (مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة الموسعة). وبداية، تتقدم المجموعة بخالص تقديرها لنائبة المبعوث الخاص نجاة رشدي والأمينة العامة المساعدة جويس مسويا على إحاطتيهما. كما تابعنا باهتمام إسهام السيدة آمنة الخولاني.

يستحق صمود الشعب السوري وشجاعته وتطلعه للسلام والكرامة دعمنا الكامل والثابت.

وعلى الرغم من مظاهر الاستقرار البسيطة، لا تزال الحالة في سورية هشة للغاية. والاستقرار في سورية ليس ضروريا لشعبها فحسب، بل هو أيضا حجر زاوية لأمن وازدهار المنطقة بأسرها.

ويرتبط مستقبل سورية ارتباطاً وثيقاً بقدرة أبناء شعبها على التعايش بسلام، كما فعلوا على مدى قرون، وتجاوز مظالم التاريخ من خلال الحوار والمصالحة والاحترام المتبادل.

ولا يمكن تحقيق سلام دائم في سورية إلا من خلال عملية سياسية حقيقية وشاملة للجميع يقودها السوريون ويملكون زمامها وفقا للمبادئ الواردة في القرار 2254 (2015). وتعرب المجموعة عن دعمها الكامل للأمم المتحدة والمبعوث الخاص للأمين العام في جهودهما الحاسمة الرامية إلى تيسير تلك العملية.

ونعتقد أن العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية والكشف عن مصير المفقودين والحوار الشامل للجميع هي أمور أساسية لتضميد جراح الشعب السوري وبناء أسس الانتقال السياسي العادل في سورية.

ولا يمكن إنكار قدرة الشعب السوري على الصمود. ولكن يظل الدعم الثابت الذي يقدمه المجتمع الدولي أمرا لا غنى عنه في هذه المرحلة الحرجة. ونشدد على وجوب تغليب التعاون على المواجهة والتآزر على العداء. ويكمن سبيل المضي قدما في سورية في الوحدة وليس الانقسام. وتؤكد المجموعة مجددا التزامها الثابت بسيادة الجمهورية العربية السورية ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها.

وتدين المجموعة بشدة التوغلات الإسرائيلية المتكررة في الأراضي السورية وانتهاكات اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية. وقد أفادت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك أن جيش الدفاع الإسرائيلي نفذ العديد من الغارات في منطقة الحد من الأسلحة على الجانب برافو ولاحظَت استمرار جيش الدفاع الإسرائيلي في بناء حواجز معيقة للحركة على طول خط وقف إطلاق النار. ولا تنتهك هذه الأعمال سيادة سورية وسلامة أراضيها فحسب، بل تهدد أيضًا الاستقرار الإقليمي. وندعو إلى الوقف الفوري لهذه الانتهاكات ونكرر مطالبنا بالامتثال الكامل لاتفاق فض الاشتباك لعام 1974. وعلاوة على ذلك، نؤكد مجددا أن الجولان السوري المحتل يظل أرضا سورية بموجب القانون الدولي على النحو الوارد بوضوح في القرار 497 (1981).

ويساورنا بالغ القلق إزاء تقارير الأمم المتحدة عن عودة نشاط داعش في أجزاء من سورية. وما فتئت المجموعة تحذر من خطر الإرهاب وتكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات منسقة على الصعيد الدولي لمكافحة الجماعات الإرهابية على نحو حاسم وشامل ومعالجة الأسباب الجذرية للتطرف. وستكون عودة عدم الاستقرار مأساة للشعب السوري الذي عانى الكثير بالفعل.

إن الحالة الإنسانية في سورية كارثية. وتزداد الأزمة سوءا بسبب النقص في التمويل في ظل عدم تلقي سوى نسبة 14 في المائة من الموارد المطلوبة لخطة الاستجابة الإنسانية، إلى جانب أسوأ ظروف شبيهة بالجفاف منذ عقود. وستؤدي الزيادة المتوقعة في عودة اللاجئين خلال فصل الصيف إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي والمائي. وكما ذكرت الأمم المتحدة، لا تصل الجهود الإنسانية اليوم سوى إلى 2,5 مليون شخص شهريا من أصل 8 ملايين شخص مستهدف. ولا يمكن ببساطة تحمل هذا الأمر وقبوله. وندعو الجهات المانحة إلى الوفاء بتعهداتها. وهذه ليست مسألة مبدأ فحسب، بل تتعلق أيضا بالمسؤولية المشتركة والتضامن الدولي. ويجب أن يحشد المجتمع الدولي على وجه الاستعجال الموارد اللازمة لدعم الإغاثة الإنسانية وضمان الانتقال السلس من المساعدات الطارئة إلى التنمية المستدامة في سورية. وهذا هو المسار الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاستقرار الطويل الأجل في سورية. ولئن كان رفع الجزاءات الانفرادية خطوة جديرة بالترحيب، فإنها غير كافية. ويجب أن تتضافر جميع الجهود لدعم إعادة اندماج سورية في الاقتصاد العالمي، مما يمهد الطريق للنمو الشامل والازدهار. ونؤكد أيضا على أهمية برامج التعافي المبكر، ولا سيما في قطاعات مثل الصحة والتعليم والزراعة والبنية التحتية والكهرباء، والتي تكتسي أهمية بالغة لاستعادة الخدمات الأساسية وتمكين ملايين النازحين من العودة.

ختاما، تجدد غيانا وسيراليون والصومال والجزائر دعمها الثابت للشعب السوري الذي يجب أن يقابَل سعيه إلى تحقيق السلام والكرامة والتعافي بتصميم مماثل من المجتمع الدولي. لقد حان الوقت لدعم سورية ليس فقط بالأقوال ولكن أيضًا بالأفعال المجدية الرامية إلى تحقيق السلام والعدالة ومستقبل يسوده الأمل في المنطقة بأسرها.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود أن أعرب عن امتناني لنائبة المبعوث الخاص للأمين العام رشدي والأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما وقد استمعتُ بعناية إلى الملاحظات التي أدلت بها ممثلة المجتمع المدني السيدة الخولاني. وأرحب بحضور ممثلي سورية وإيران واليمن وتركيا في جلسة اليوم.

تقف سورية عند منعطف حاسم في تحقيق الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي. وعلى الرغم من الجهود الدؤوبة للأطراف السورية في الآونة الأخيرة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة الداخلية، فإن الحالة الداخلية لا تزال معقدة وهشة. ويحدونا الأمل في أن تتخذ السلطات السورية المؤقتة تدابير فعالة للوفاء بالتزاماتها ومعالجة شواغل المجتمع الدولي بجدية واستعادة السلام والاستقرار بمساعدته حتى يتمكن الشعب السوري سريعا من التمتع بحياة مستقرة وكريمة. وينبغي تعزيز الانتقال السياسي الواسع النطاق والشامل للجميع. ويشكل انعقاد مؤتمر الحوار الوطني خطوة هامة في هذا الصدد. وينبغي أن تستجيب السلطات السورية المؤقتة بفعالية لدعوات جميع قطاعات المجتمع بالاستمرار في تعزيز الحوار والتشاور المكثفين وترسيخ الوحدة الداخلية وتحقيق الشمول الحقيقي. وفي هذا الصدد، ينبغي مواصلة التقيد بالمبادئ الواردة في القرار 2254 (2015) التي قد توفر إرشادات هامة.

ومن المقرر أن ينتهي التحقيق في أحداث العنف التي وقعت في المنطقة الساحلية الغربية في تموز/يوليه. ونتوقع أن يمضي التحقيق قدماً بطريقة شفافة ومسؤولة للتوصل إلى استنتاجات يمكن أن تصمد أمام التدقيق. وتثني الصين على الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن للتواصل مع الأطراف السورية وهي تدعم الدور الحاسم المستمر للأمم المتحدة في عملية الانتقال السياسي السورية.

ويجب بذل الجهود لمحاربة جميع القوى الإرهابية في سورية بحزم. إن الحوادث الإرهابية العنيفة المتعددة التي وقعت مؤخراً في سورية تضاعف من خطر تمدد وعودة ظهور التنظيمات الإرهابية والقوى المتطرفة التي يمكن أن تستغل الوضع. وهذا مثار قلق بالغ. وتشير التقارير إلى أن بعض المقاتلين الإرهابيين الأجانب في سورية قد تم دمجهم مؤخراً في القوات الحكومية السورية. ويساور الصين شديد القلق إزاء هذه التطورات. يجب على السلطات السورية المؤقتة أن تفي بجدية بالتزاماتها في مجال مكافحة الإرهاب وأن تتخذ على الفور جميع التدابير اللازمة لمكافحة جميع المنظمات الإرهابية المدرجة في قائمة مجلس الأمن، بما في ذلك الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية، المعروفة أيضاً باسم الحزب الإسلامي لتركستان. ويجب تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، والتقيد تقيداً تاماً بنظام الجزاءات ذات الصلة.

ويجب بذل كل الجهود للتخفيف على نحو فعال من حدة الوضع الإنساني. منذ بعض الوقت، وعلى الرغم من التحديات المتعددة، بما في ذلك نقص التمويل، تعمل وكالات الأمم المتحدة الإنسانية بجدية في تنفيذ العمليات الإنسانية في مختلف أنحاء سورية. وينبغي للمجتمع الدولي، وخاصة الجهات المانحة التقليدية، زيادة مساعداتها لسورية وبذل جهود أكبر لتخفيف الأزمة الإنسانية. ونحيط علماً بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين السلطات السورية المؤقتة مع الأطراف المعنية بشأن الإجلاء من مخيم الهول للاجئين ودعم مشاركة وكالات الأمم المتحدة في العمل ذي الصلة. يجب أن يتم إجلاء اللاجئين على أساس طوعي وبطريقة آمنة ومنظمة.

ويساور الصين قلق بالغ إزاء الهجمات الإسرائيلية على إيران والتي أدت إلى تصعيد النزاعات العسكرية. وندين انتهاك إسرائيل لسيادة إيران وأمنها وسلامة أراضيها. إذا استمر النزاع بين إسرائيل وإيران في التصعيد أو حتى الامتداد، فإن سورية ودولاً أخرى في الشرق الأوسط ستتحمل حتماً العبء الأكبر. وقد تحدث وزير الخارجية الصيني وانغ يي مع نظيريه الإيراني والإسرائيلي، داعياً الطرفين إلى حل الخلافات من خلال الحوار. والصين على استعداد للحفاظ على الاتصالات مع الأطراف المعنية والقيام بدور بنّاء في تعزيز التهدئة المبكرة للوضع.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر نائبة المبعوث الخاص رشدي والأمينة العامة المساعد مسويا والسيدة الخولاني على إحاطاتهن المفيدة والثاقبة.

وأود أن أدلي اليوم بثلاث نقاط.

أولاً، لا تزال هذه لحظة محورية ولكن هشة، بالنسبة لسورية في الوقت الذي تسعى فيه إلى مستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً. إن استتباب السلام والأمن في البلد يصب في مصلحة جميع السوريين والمنطقة الأوسع نطاقاً. وهناك خطر واضح – كما أشار البعض هذا الصباح – من أن الأزمة الحالية في الشرق الأوسط سوف تتصاعد، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على الأمن في جميع أنحاء المنطقة وخارجها، بما في ذلك سورية. ونشجع جميع الأطراف الفاعلة على تجنب أي نشاط من شأنه أن يزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة في هذه اللحظة المحفوفة بالمخاطر.

ثانياً، يصادف شهر حزيران/يونيه مرور ستة أشهر على سقوط نظام الأسد الوحشي. ونرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة السورية حتى الآن في دفع عملية الانتقال السياسي السلمي. يشمل ذلك تعيينات متنوعة في مجلس الوزراء واتفاقات داخلية، بما في ذلك مع قوات سوريا الديمقراطية. ونتطلع إلى إحراز تقدم في التنفيذ. ونرحب بتشكيل اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب في الأيام الأخيرة. وهذه خطوة مهمة في بناء العمليات التشريعية والانتخابية التي تخدم الشعب السوري وفي الحفاظ على زخم العملية الانتقالية. ونحث المشاركين في العملية على إعطاء الأولوية لاستيعاب الجميع والتمثيل في تعيين وانتخاب أعضاء مجلس الشعب.

أخيراً، ننوه بالتقدم المحرز في جهود المساءلة في سورية التي تسعى لتحقيق العدالة للضحايا والناجين، والمبادرات الرامية إلى البحث عن الحقيقة لعائلات أولئك الذين ما زالوا ينتظرون إجابات. ونشجع الهيئة

الوطنية للعدالة الانتقالية واللجنة الوطنية للمفقودين اللتين تم تشكيلهما حديثاً على العمل في شراكة وثيقة مع المجتمع المدني السوري والأمم المتحدة. وكما أكدت السيدة الخولاني ببلاغة شديدة، من الضروري أن تتسم جهودهم بالشفافية وأن تتشكل من خلال تجارب الناجين وعائلاتهم.

ونشجع الحكومة السورية على مواصلة التعاون الإيجابي مع آليات الأمم المتحدة، بما في ذلك لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، والمؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في الجمهورية العربية السورية، والآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011، وكذلك على استخدام خبراتها بفعالية في وضع الخطوات التالية لخطة المساءلة الخاصة بها في سورية.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر نائبة المبعوث الخاص نجاة رشدي والأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية جويس مسويا والسيدة آمنة الخولاني، المديرة التنفيذية لمركز عدالتي، على إحاطاتهن القيمة. كما ننوه بوجود وفود الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية واليمن وتركيا في القاعة.

تواصل بنما مراقبة تطور الوضع في الجمهورية العربية السورية عن كثب، مدركة أن البلد يمرّ بلحظة حاسمة. لقد أعرب بلدنا مراراً وتكراراً عن أهمية أن تكون العملية السياسية السورية شاملة للجميع، بقيادة السوريين أنفسهم، بطريقة تحترم التنوع العرقي والديني والثقافي في البلد، مسترشدين بروح القرار 2254(2015)، وبدعم من الأمم المتحدة.

نرحب بالخطوات الأخيرة نحو الانتقال السياسي، مثل إصدار المرسوم الأخير الذي يسمح بتشكيل اللجنة العليا لانتخابات مجلس للشعب. وينبغي أن تراعي هذه الخطوة الهامة الشمولية والشفافية، وعلى وجه الخصوص التدابير التي تمكن من المشاركة والتمثيل الفعال للمرأة في هذه العملية، كأساس للتوافق السياسي الملائم. وفي هذا الصدد، نرحب بالاجتماع الأخير للمجلس الاستشاري للمرأة السورية في دمشق كخطوة إلى الأمام لإدماج الأصوات المهمشة تاريخياً. كما نسلّط الضوء على تشكيل الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية واللجنة الوطنية للمفقودين.

وتؤكد بنما على تعزيز التنسيق في الميدان من خلال إنشاء الفريق القطري للعمل الإنساني في دمشق. إن ذلك يمثل خطوة ملموسة نحو استجابة أكثر تماسكاً وفعالية تعزز الوجود المؤسسي وتزيد من تيسير الحوار مع الجهات الفاعلة المحلية.

بيد أننا قلقون بوجه خاص بشأن الوضع الإنساني. وقد أدت الظروف المناخية القاسية التي تؤثر على سورية حالياً إلى أسوأ موجة جفاف منذ عقود، مع مستويات تاريخية من ندرة المياه وهطول الأمطار أقل بكثير من المعتاد. تؤثر هذه الظروف بشدة على الإنتاج الزراعي، مما يعرض الأمن الغذائي للخطر ويزيد من الضغط على موارد المياه الأساسية، مهدداً بعودة تفشي الكوليرا مع قدوم طقس أكثر دفئاً.

كما تدعو بنما إلى مضاعفة جهود التعاون، خاصة في ظل النقص المقلق في التمويل الذي يهدد استمرارية البرامج الإنسانية الحيوية في مجالات الصحة والغذاء والمياه. ونحيط علماً بالزيارة الأخيرة التي قام بها فريق من صندوق النقد الدولي والتي تمثل علامة إيجابية على الانفتاح والالتزام بالانتعاش الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، نؤكد من جديد ضرورة أن تستمر المبادرات الأخيرة لتخفيف الجزاءات المفروضة على سورية بطريقة بناءة وأن تتحول إلى التزامات حازمة يمكن التحقق منها في مجال الحكم، بما يؤدي إلى تحسين الحياة اليومية للسكان المدنيين. كما ندعو إلى ضمان حماية جميع الطوائف، ولا سيما تلك التي كانت ضحية للعنف الطائفي.

ويجب أن تظل مكافحة الإرهاب أولوية، الأمر الذي يتطلب استراتيجيات وقائية تشمل بناء المؤسسات وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية، وبالتالي منع المواقف المتطرفة من التغلغل في السياسة السورية. ونؤكد مجدداً أهمية ضمان أن تتسم التحقيقات في أحداث العنف بالاستقلالية والشفافية وأن يكون بوسع المجتمع الدولي متابعتها والاطلاع على نتائجها.

اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أمام سورية فرصة حقيقية لأن تصبح منارة أمل في منطقة متأثرة بشدة بالنزاع وعدم الاستقرار. وتحث بنما السلطات السورية المؤقتة على مضاعفة جهودها لتحقيق الانتعاش الشامل للبلد، ليس لصالح شعبها فحسب ولكن أيضاً بهدف الإسهام في تحقيق السلام والأمن الدوليين.

السيد بونافون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر السيدة نجاة رشدي، نائبة المبعوث الخاص للأمين العام، والسيدة جويس مسويا، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما بشأن الحالة في سورية. وأود أن أشكر بشكل خاص السيدة آمنة الخولاني، المديرة التنفيذية لمركز عدالتي، على شهادتها التي تذكرنا بأهمية العدالة الانتقالية.

دخل الشرق الأوسط مرحلة جديدة من التوترات. ويجب علينا العمل لمنع هذه الحالة من التأثير على العملية الانتقالية في سورية وإتاحة الفرصة لهذا البلد لأن يصبح مركزاً للاستقرار الإقليمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية مساعدة سورية في ثلاثة مجالات.

أولا، هناك حاجة لمعالجة حالة الطوارئ الإنسانية ودعم إعادة دمج سورية سياسياً واقتصادياً في المجتمع الدولي. وللأسباب التي ذكرتها مقدمات الإحاطات، فإن النشاط الإنساني وإعادة تأهيل الخدمات الأساسية من الأولويات. ويتعين على المجتمع الدولي تقديم المساعدة لتحقيق هذه الغاية والمساهمة في التمويل. وتقوم فرنسا بدورها وستواصل تقديم الدعم المالي. وهذا الجهد حاسم الأهمية بالنسبة للسكان ولتعافي البلد. من جانبه، قرر الاتحاد الأوروبي في شباط/فبراير 2025 إنهاء الجزاءات الاقتصادية التي أثقلت كاهل سورية. وهذا الأمر ساري المفعول منذ شهر أيار/مايو.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون سورية قادرة على إعادة بناء اقتصاد فعال قادر على توفير ظروف معيشية كريمة للسوريين بدعم من جميع البلدان. وندعم تعبئة المانحين على الصُعد الثنائي والإقليمي والدولي وكذلك القطاع الخاص.

وتتوقف إعادة دمج سورية في المجتمع الدولي على التطبيع الإقليمي. ونشجع السلطات السورية على مواصلة جهودها لإعادة إقامة علاقات بناءة مع جيرانها، كما فعلت مع لبنان. وندعو إسرائيل إلى القيام بدورها واغتنام الفرصة التاريخية التي تتيحها سورية الراغبة في تهدئة علاقاتها مع جيرانها. ويجب أن تنهي إسرائيل أنشطتها العسكرية على الأراضي السورية وأن تنسحب من منطقة الفصل التي أنشأها اتفاق فض الاشتباك لعام 1974. ويجب أن تأخذ سورية وإسرائيل الشواغل الأمنية لبعضهما بعضا في الحسبان.

يتعلق مجال العمل الثاني بدعم استعادة السلم الأهلي والوحدة الفعالة في سورية. إن سقوط الديكتاتورية والعودة إلى السلم الأهلي يولدان أملاً هائلا. غير أن المجازر التي وقعت في أوائل آذار/مارس وأعمال العنف الطائفي المستمرة منذ ذلك الحين تُظهر أن الطريق أمامنا لا يزال طويلاً. ونأمل أن تتوصل لجنة التحقيق المكلفة بتحديد المسؤولية عن الجرائم التي ارتُكبت في المنطقة الساحلية إلى نتائج واضحة ونزيهة. وندعو السلطات السورية إلى بذل كل ما في وسعها لضمان معاملة جميع مكونات الشعب السوري بنفس القدر من الاحترام دون انتقام أو طائفية وبروح الوحدة في التنوع. ولذلك، نتوقع تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها للأكراد السوريين. وتوفر تلك الالتزامات فرصة للحفاظ على وحدة سورية وسلامة أراضيها.

ويتوقف السلم الأهلي على المصالحة الوطنية والمساءلة. ويجب أن تكون عملية العدالة الانتقالية صارمة وشاملة للجميع. وقد تكلمت السيدة الخولاني بوضوح بشأن هذه النقطة. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، نرحب بإنشاء دمشق للهيئة الوطنية للمفقودين والهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية في سورية. وبموازاة ذلك، نشجع السلطات السورية على مواصلة التعاون مع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل الاستفادة من خبراتها ومواردها.

يتعلق المجال الثالث من مجالات العمل بمساعدة السلطات السورية على إنجاح عملية الانتقال السياسي بشكل جماعي. ويتطلب استقرار سورية القضاء على التهديد الإرهابي. ويجب على السلطات السورية مواصلة هذه المعركة وحل مشكلة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. كما يتوقع المجتمع الدولي تفكيك برنامج الأسلحة الكيميائية ويدعو دمشق إلى مواصلة التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

التزمت السلطات السورية ببناء مؤسسات سياسية شاملة للجميع تلبي تطلعات جميع السوريين. ولضمان نجاح هذا الانتقال، تقف فرنسا على أهبة الاستعداد لدعم تعزيز القدرات الإدارية للدولة السورية. كما نرحب بجهود الأمم المتحدة، ولا سيما جهود السيد غير بيدرسن، الذي يقدم دعماً قيماً لتوجيه السلطات السورية نحو بناء سورية شاملة للجميع بروح مبادئ القرار 2254 (2015). وننتظر بفارغ الصبر نتائج الاستعراض الاستراتيجي حتى يتسنى تنظيم دعم الأمم المتحدة لسورية الجديدة على النحو الأمثل. ويجب أن يكون المجلس على استعداد لاستخلاص استنتاجات عملية من الاستعراض.

وفي ظل بيئة إقليمية متدهورة، فإن التحدي الذي يواجه مجلسنا هو تقديم أفضل دعم ممكن للجهود التي يبذلها السوريون لتجاوز الماضي وبناء سورية متحدة في إطار تنوعها وفي سلام مع جيرانها وخالية من الاستبداد والإرهاب. وفرنسا ملتزمة بتحقيق هذه الغاية.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر نائبة المبعوث الخاص رشدي والأمينة العامة المساعدة مسويا والسيدة الخولاني على إحاطاتهن.

أكدنا في بياناتنا في هذه القاعة مؤخرا على الفرصة التاريخية المتاحة لسورية من أجل التغيير. وفي هذا الصدد، نرحب بالالتزامات الأولية للسلطات المؤقتة، بما في ذلك تعزيز التواصل مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة. ويتيح ذلك، إلى جانب إعلانات الشهر الماضي الصادرة عن العديد من الدول والاتحاد الأوروبي بشأن رفع بعض الجزاءات، فرصة حقيقية ينبغي عدم تفويتها.

أود اليوم أن أتناول النقاط التالية:

أولاً، منذ كانون الأول/ديسمبر الماضي، أعرب المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة عن الاستعداد لمساعدة الشعب السوري ودعمه في إعادة بناء بلده. وسيكون الانتعاش الاقتصادي والتنمية جزءاً أساسياً من تلك الجهود. وإلى جانب الدعم الدولي المستمر، نشجع السلطات الانتقالية على إعطاء الأولوية للإصلاح الاقتصادي الشامل وتعزيز معايير الحوكمة.

ثانياً، إن الانتعاش الاقتصادي ليس كافياً؛ ويجب أن يُستكمل بعملية انتقال سياسي سلمي وشامل للجميع، بما يتماشى مع مبادئ القرار 2254 (2015). وتتمثل الخطوة الحيوية التالية في التشكيل الفوري لمجلس تشريعي مؤقت والذي ينبغي أن يبدأ العمل في صياغة برنامج إصلاح تشريعي عاجل. وسيكون ذلك جزءاً أساسياً من إعادة بناء التوافق السياسي في سورية واستعادة مؤسسات الدولة وإرساء الأطر اللازمة للاقتصاد والعدالة والحكم الديمقراطي والمشاركة السياسية.

وسيكون عمل اللجنة التي تعكف على صياغة دستور جديد على نفس القدر من الأهمية. ومن الأهمية بمكان أن تجسد العملية الدستورية المستقبلية بشكل كامل النسيج الغني والمتنوع للمجتمع السوري من خلال إشراك جميع مكوناته الاجتماعية والسياسية. وبينما ندرك أن هذه مهام ضخمة، إلا أنها ضرورية. ولمعالجة الاستقطاب المتزايد ومكافحة خطاب الكراهية وتعزيز التفاهم بين مختلف الطوائف، لا غنى عن حرية الإعلام. وبالمثل، يجب إقامة عدالة انتقالية حقيقية ليتسنى محاسبة مرتكبي الفظائع. وتستطيع الأمم المتحدة أن تقدم مساعدة لا تقدر بثمن في هذا الصدد.

ثالثاً، ما زلنا ندعو إلى الوقف الفوري للعنف وحماية المدنيين في جميع أنحاء سورية. والتقارير التي تتحدث عن استمرار العنف الطائفي وتجدد عمليات إعادة تجميع الصفوف والهجمات التي يشنها تنظيم داعش تثير قلقا بالغا لأنها لا تهدد استقرار سورية فحسب، بل استقرار المنطقة ككل أيضاً. ونكرر مناشدتنا العاجلة للسلطات المؤقتة لضمان ألا تصبح سورية أرضاً خصبة أو ملاذاً آمناً للإرهاب، وللآخرين لأن يحترموا استقلال سورية ووحدتها وسيادتها وسلامتها الإقليمية احتراماً كاملاً.

أخيراً، لا تزال الاحتياجات الإنسانية الهائلة في سورية قائمة ويجب بذل كل جهد ممكن لإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع السوريين المحتاجين من خلال الوصول الآمن ودون عوائق. وندعو الجهات المانحة الجديدة والحالية إلى المسارعة للقيام بمسؤوليتنا الإنسانية. وقد التزمت سلوفينيا بتقديم تمويل إضافي لدعم عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سورية.

ونلاحظ أيضا أن مخاطر الحماية لا تزال مستمرة، حيث تتسبب مخلفات الحرب غير المنفجرة في إلحاق الأذى الجسدي، بما في ذلك بالأطفال، بشكل يومي في بعض المحافظات الشرقية. ولا تزال هذه الظروف تقوض إمكانية عودة السوريين إلى ديارهم بأمان. ويتعين معالجة ذلك في أقرب وقت ممكن.

استهللتُ بياني بالإشارة إلى وجود فرصة تاريخية أمام سورية لبناء بلد يستطيع كل سوري أن يعتبره وطناً ويعيش فيه بحرية ويتمكن فيه أطفاله من الذهاب إلى المدارس وتغدو فيه القنابل والموت مجرد ذكرى بعيدة. ولا تزال سلوفينيا ملتزمة بهذا الهدف.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): أتوجه بداية بالشكر للسيدة نجاة رشدي نائبة المبعوث الخاص إلى سورية، والسيدة جويس مسويا الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما. كما أرحب بالسيدة آمنة الخولاني من المجتمع المدني وأشكرها على إحاطتها القيمة.

على الرغم من الأوضاع المضطربة والتوترات التي تشهدها المنطقة، وما يترتب عنها من تحديات جسيمة، تواصل الحكومة السورية العمل على طي صفحة الآلام والمعاناة وتخطو بثبات وثقة لتكريس مرحلة جديدة، عنوانها إرساء السلم والاستقرار والانفتاح وبناء الشراكات.

لقد تجلى ذلك في الحراك السياسي السوري النشط مع مختلف دول العالم والدبلوماسية البناءة والانخراط الإيجابي متعدد الأوجه، بما في ذلك في المجالات الاقتصادية والتجارية والأمنية على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما يرسي أواصر الصداقة والتعاون القائمة على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل.

لقد ترافقت تلك الجهود أيضاً مع خطوات جادة وملموسة في التعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها وآلياتها والمؤسسات المالية الدولية ومع المنظمات الدولية الأخرى المعنية، بما فيها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، كما أوضحتُ في البيان الذي أدليت به باسم حكومة بلدي أمام المجلس بتاريخ 5 حزيران/يونيه الجاري (انظر S/PV.9930) وأيضا في مجالات مكافحة الإرهاب والتصدي للاتجار بالمخدرات وتهريبها، وهو ما من شأنه طمأنة الشركاء وحل القضايا العالقة وطي صفحتها.

بالتوازي مع جهودها على الصعيد الدولي، تواصل الحكومة السورية جهودها على الصعيد الداخلي. فبعد إصدار المرسومين الرئاسيين المتعلقين بتشكيل الهيئة الوطنية للمفقودين والهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية، وبالتزامن مع الجهود العملية الجارية في هذين المجالين الهامين، أصدر السيد رئيس الجمهورية قبل أيام المرسوم رقم 66 الذي يهدف لتفعيل السلطة التشريعية واستكمال مؤسسات الدولة من خلال تشكيل اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب التي نص عليها الإعلان الدستوري وتسمية رئيسها وأعضائها. ستتولى هذه اللجنة مهمة الإشراف على تشكيل هيئات فرعية ناخبة لانتخاب ثلثي أعضاء مجلس الشعب البالغ عددهم 150 عضواً، في حين سيعين السيد رئيس الجمهورية باقي الأعضاء بما يكفل التمثيل العادل والكفاءة.

تم أيضاً اتخاذ خطوات عملية لتعزيز السلم الأهلي وسيادة القانون والحيلولة دون أي أعمال فردية أو ممارسات انتقامية من شأنها زعزعة الاستقرار المجتمعي. وشرعت وزارة الداخلية بإعادة هيكلة شاملة لأجهزتها ومؤسساتها لضمان أمن السوريين في حين تواصل وزارة الدفاع العمل على تأسيس جيش وطني.

وصدرت دعوات عن هيئات رسمية وأهلية تشدد على تجريم وتحريم القتل خارج إطار القانون، وتدعم مسار العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية على نحو يكفل مساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة وإنصاف الضحايا وجبر الضرر اللاحق بهم. وكل ذلك في إطار نهج مؤسساتي يُمكّن المجتمع من تضميد جراحه وتجاوز الآلام والانطلاق نحو سورية الجديدة؛ سورية الجديدة التي تُبنى بجهود جميع أبنائها ومن أجل جميع أبنائها، نساءً ورجالا، شابات وشبانا، سورية الواحدة الجامعة لكل السوريين والفخورة بإرثها وتنوعها الديني والعرقي والثقافي الحضاري.

في سياقٍ متصل، تستمر الجهود الرامية لمعالجة التحديات المتراكمة في المجال الإنساني والتنموي وتحسين الأوضاع المعيشية وتوفير الخدمات للسوريين؛ حيث تم تفكيك مخيم الركبان وإنهاء معاناة من تبقى من قاطنيه وتيسير عودتهم إلى مدنهم وقراهم والشروع بخطواتٍ عملية لمعالجة الأوضاع غير القابلة للاستدامة في مخيم الهول وغيره من مخيمات شمال شرق سورية. كما عاد ما يقارب المليون ونصف المليون سوري من اللاجئين والمهجرين داخلياً إلى ديارهم.

إن تعزيز هذه الإنجازات يتطلب دعماً دولياً ملموساً لجهودنا الهادفة لتوفير الخدمات وتأهيل البنى التحتية ورفع الأنقاض وإعادة الإعمار وتحقيق التعافي الاقتصادي والاستقرار النقدي، ناهيك عن إزالة الألغام والمخلفات المتفجرة التي أودت بأرواح المئات من السوريين منذ كانون الأول/ديسمبر الماضي. إننا نتطلع لزيادة التمويل الإنساني والتنموي والوفاء بالتعهدات الدولية ذات الصلة، إذ أن تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لم يتجاوز حتى الآن 13 في المائة – ونحن في منتصف العام – وفي وقتٍ تواجه فيه سورية تراجعاً كبيراً في المحاصيل الزراعية للموسم الحالي جراء الجفاف وعوامل المناخ التي أضرت بسبل العيش في العديد من المناطق الريفية وزادت من معدلات الافتقار للأمن الغذائي.

إن سورية اليوم لا تسعى إلى المساعدات الإغاثية الطارئة على الرغم من أهميتها، بل تتطلع إلى شراكات حقيقية مبنية على المصالح المشتركة والربح المتقابل. بما يضمن تحقيق نقلة نوعية يلمس آثارها السوريون بأقرب وقت في مجالات المياه والطاقة والزارعة والتعليم والرعاية الصحية وغيرها من المجالات الأساسية. وتُبرز بعض الصفقات والمشاريع الاستثمارية التي تم توقيعها مؤخرا أن طريق الاستثمار في سورية بات مفتوحاً وآمناً. وقد شارفت الحكومة السورية على إنجاز مشروع قانون جديد للاستثمار وسيصدر قريباً.

لقد آن للسوريين أن يفرحوا وأن يبنوا وطناً ويصنعوا مستقبلاً يليق بهم وبتضحياتهم وعلينا دعمهم وتعزيز الأمل في غد أفضل. ولا يفوتني هنا أن أجدد الشكر لإدارة الرئيس ترامب والمملكة المتحدة وفرنسا ودول الاتحاد الأوروبي واليابان على رفع العقوبات التي عانى منها السوريون طويلاً. والشكر والتقدير متجددان دائما للدول الشقيقة والصديقة التي قادت جهوداً دبلوماسية رفيعة المستوى لتحقيق ذلك، وفي مقدمتها السعودية وقطر وتركيا والإمارات والأردن والدول الأعضاء في هذا المجلس وخارجه، التي دعت مرارا لرفع العقوبات. إننا نتطلع لاستكمال هذه العملية والرفع الكامل والنهائي لكل العقوبات والتدابير التي لا تزال تلقي بآثارها السلبية على مناحٍ من تعاوننا المشترك.

لا تزال الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على سورية عائقا أمام جهود الاستقرار، حيث تواصل إسرائيل سياساتها الهدامة وأعمالها العدوانية من خلال سعيها لتعزيز وجودها اللاشرعي على الأراضي السورية وبناء منشآت عسكرية وشن العديد من الهجمات. لقد كانت آخر تلك الهجمات في بلدة بيت جن بريف دمشق فجر الخميس الماضي وأدت إلى استشهاد شاب واختطاف آخرين.

وفي نفس اليوم، يوم الخميس الماضي، استمع المجلس لإحاطة من إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام حول الممارسات الإسرائيلية والانتهاكات الممنهجة التي ترتكبها قوات الاحتلال بحق أهالي المناطق التي توغلت فيها. إن تلك الممارسات هي انتهاك فاضح لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات مجلس الأمن واتفاق فض الاشتباك لعام 1974.

إن بلدي، سورية، يشدد على ضرورة وقف الممارسات الإسرائيلية العدوانية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري وللأراضي التي توغلت فيها قوات الاحتلال اعتبارا من 8 كانون الأول/ديسمبر. وتدعم سورية تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وتشدد على ضرورة تمكينها من النهوض بها.

ختاما، إن السوريين بما يمتلكونه من قدرات بشرية وكفاءات علمية ومهنية ومخزون حضاري قادرون على إعادة بناء وطنهم وصنع المستقبل المنشود. وقد شهدنا على مدى السنوات الماضية نجاحات السوريين وتميزهم في الدول التي استضافتهم.

اليوم، تكتب سورية قصة نجاح جديدة، وهي تتطلع للأمم المتحدة ودولها الأعضاء لتكون جزءاً من قصة النجاح تلك بما ينسجم والحفاظ على سيادة سورية ووحدة وسلامة أ راضيها. إننا نعول على قيام الأمم المتحدة بدور فاعل يتلاءم والمرحلة الراهنة، دور داعم لجهودنا الوطنية، دور الشريك في البناء والإعمار والسير على درب التنمية لتحقيق الرفاه والازدهار.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيران.

السيد إرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): نعرب عن التقدير لنائبة المبعوث الخاص رشدي وللأمينة العامة المساعدة مسويا على إحاطتيهما الثاقبتين. واستمعنا باهتمام إلى البيان الذي ألقته السيدة الخولاني.

أود أن أدلي بالنقاط التالية بشأن الحالة في الجمهورية العربية السورية، مع لفت انتباه المجلس أيضا إلى الهجمات الإرهابية والهمجية الإسرائيلية المتواصلة على جمهورية إيران الإسلامية.

أولاً، تؤكد جمهورية إيران الإسلامية من جديد التزامها الثابت بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها وسلامة أراضيها. لقد عانى الشعب السوري لأكثر من عقد من الزمن معاناة هائلة في ظل الاحتلال الأجنبي والإرهاب والتدابير القسرية. وحان الوقت لأن يقرر أبناء الشعب السوري مستقبل بلدهم بعيدًا عن التدخلات الخارجية وأن يعيشوا بكرامة وأن ينعموا بالاستقرار دون شروط أو قيود.

ثانياً، يحتاج اليوم أكثر من 16 مليون سوري إلى مساعدات إنسانية عاجلة. ويجب عدم تسييس معاناة المدنيين أبدًا. ونرحب بالخطوات الأخيرة الرامية إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي، بما في ذلك التعليق

الجزئي للعقوبات واستئناف التعاون من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومع ذلك، نشدد على أن تخفيف العقوبات يجب أن يُترجم إلى تحسينات حقيقية على أرض الواقع. ويجب الرفع الكامل وغير المشروط لجميع العقوبات الأحادية الجانب لأنها ظالمة وغير قانونية وتتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة.

ثالثاً، من الضروري أن يكون هناك تواصل عملي وتعاون بين الأمم المتحدة والسلطات المؤقتة للمضي قدماً في عملية سياسية شاملة للجميع بما يتماشى مع القرار 2254 (2015). وفي هذا الصدد، نرحب بالزيارة التي قام بها المبعوث الخاص إلى سورية في 19 أيار/مايو وتواصله البنّاء مع المسؤولين السوريين.

رابعاً، يتيح اتفاق 10 آذار/مارس بين الحكومة المؤقتة وقوات سوريا الديمقراطية فرصة للمصالحة والوحدة. ونرحب باجتماعات المتابعة وتبادل الأسرى والتقدم المحرز في مجال التعليم وفي تيسير العودة من مخيم الهول. ومع ذلك، لا تزال الحالة الأمنية هشة. ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء تجدد أعمال العنف في دير الزور وحمص والسويداء، بما في ذلك الهجمات التي يشنها تنظيم داعش. ويشجعنا أن نلاحظ العودة المتزايدة للاجئين والنازحين داخلياً وإغلاق مخيم الركبان.

خامساً، يتطلب السلام العادل والدائم في سورية تفاعلا سياسيا مستمرا وحواراً شاملاً للجميع وانتعاشاً اقتصادياً. ولسورية كل الحق – بل ومن واجبها – بوصفها دولة ذات سيادة في استعادة السلام في جميع أراضيها وبسط سلطتها عليها. غير أن هذا الحق يعوقه استمرار الوجود العسكري الأجنبي والاحتلال، لا سيما في الشمال الشرقي والجنوب.

سادساً، ندين بشدة استمرار العدوان العسكري الإسرائيلي في الجولان المحتل والذي يشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ويهدد بشكل خطير السلام والاستقرار في المنطقة. ونحث المجلس على عدم التزام الصمت في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة التي تمثل انتهاكاً منهجياً للقانون الدولي. وهذه الأفعال ليست معزولة؛ بل إنها جزء من نمط أوسع من الاستخدام غير المشروع للقوة والذي يمتد الآن إلى الهجمات المستمرة على جمهورية إيران الإسلامية.

وفي هذا الصدد، أود أن أبدي بعض الملاحظات بشأن الهجمات والأعمال العدوانية الهمجية المستمرة ضد بلدي من قبل نظام إسرائيل الإرهابي والقاتل الأطفال.

أولا، كما سبق أن ذكرنا في هذه القاعة وفي رسائلنا الرسمية الموجهة إليكم، سيدتي الرئيسة، وإلى الأمين العام، فقد ارتكبت إسرائيل عملا عدوانيا صارخا وغير مبرر ضد سيادة إيران وسلامة أراضيها في انتهاك خطير لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. واستهدفت هذه الهجمات الإرهابية المستمرة عمداً البنية التحتية المدنية والمرافق النووية السلمية الخاضعة للضمانات الكاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مما يشكل خطراً جسيماً ينذر بعواقب كارثية. وقد شنت إسرائيل غارات عشوائية على مدن مكتظة بالسكان. ودُمرت المستشفيات والمنازل والبنية التحتية الأساسية. وهذه جرائم حرب واضحة ولا يمكن إنكارها.

ثانياً، رداً على ذلك، مارست إيران حقها الأصيل في الدفاع عن النفس وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة لحماية شعبها ومصالحها الوطنية الحيوية. لقد كان ردنا دفاعيا ومحدودا ومتناسبا، واستهدف فقط

الأصول العسكرية والاقتصادية التي شاركت بشكل مباشر في العدوان. إن إيران لا تسعى إلى التصعيد، لكننا لن نتردد في الدفاع عن شعبنا وسيادتنا وسلامة أراضينا.

ثالثا، دعوني أتكلم بوضوح: إن إيران لم تبدأ هذه الحرب. لقد شنت إسرائيل هذا العدوان، وشجعها على ذلك الضوء الأخضر الذي تلقته من الولايات المتحدة. إن ادعاء إسرائيل بالدفاع الاستباقي عن النفس لا أساس له من الناحية القانونية، وإذا ما تم اعتباره أمرا طبيعيا فسيقوض بشكل خطير أحد أهم المبادئ الأساسية للميثاق: حظر استخدام القوة. وعلى هذا النحو، فإن الرواية الزائفة عن التهديد الوجودي، كما تتذرع بها إسرائيل وتدعمها بعض البلدان الغربية، ليست أكثر من مجرد تغطية لتبرير العدوان والتعتيم على الفظائع الإسرائيلية. ها نحن نرى مجدداً مشهداً خطيراً تُقلب فيه الأدوار، فيُبرأ المعتدي وتُلام الضحية. ويتكرر الآن نفس النمط المخزي الذي شهد العالم حدوثه في غزة. إن هذا الكيل بمكيالين يُشكّل فشلاً أخلاقياً وقانونياً، وسيُلقي بظلاله على سجل تلك البلدان الغربية – وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا – التي سعت إلى تبرير ذلك العدوان السافر. إن مواقفهم المغرضة تقوّض مصداقية المجلس وتمسّ بجوهر مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

رابعا، إن البلد الوحيد القادر على وقف جرائم إسرائيل وعدوانها هو الولايات المتحدة. وإذا تصرفت الولايات المتحدة بحسن نية وكانت ملتزمة حقا بالدبلوماسية – كما تدعي – فبإمكانها إجبار إسرائيل على وقف عدوانها. ولكن بدلا من ذلك، وللأسف، سمعنا الرئيس ترامب الليلة الماضية يردد صدى ما قاله نتنياهو في الدعوة إلى إخلاء طهران. وهذا التهديد ليس غير مسؤول فحسب، بل ويعكس أيضا سياسة متعمدة لدعم استهداف المدنيين.

خامسا، دعونا نتكلم بصراحة: حتى الآن، لم يُظهر مجلس الأمن أو أي هيئة أخرى من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة القدرة على وقف المعتدي. لقد أظهرت التجارب المؤلمة للجرائم الإسرائيلية في غزة ولبنان وسورية واليمن أن مجلس الأمن قد فشل باستمرار في أبسط واجباته الأساسية، ألا وهو تحديد المعتدي والحفاظ على السلام والأمن الدوليين. إننا نحث المجلس مرة أخرى على الوفاء بولايته من خلال إدانة استخدام إسرائيل غير المشروع للقوة، والرفض الصريح لادعائها بالدفاع الاستباقي عن النفس باعتبار ذلك مخالفا للميثاق والقانون الدولي، ومنع ذلك النظام المارق من ارتكاب المزيد من العدوان.

وأخيرا، ستواصل إيران التصرف وفقا للقانون الدولي. ولكن ما لم يتصرف مجلس الأمن بحزم، أو ما لم يتدخل المجتمع الدولي لردع المعتدي، ستواصل إيران الدفاع عن سيادتها وشعبها بكل عزم وتصميم. هذا ليس حقنا فحسب، بل هو مسؤوليتنا أيضا. ويهدف ردنا فقط إلى ردع المزيد من الاعتداءات ومنع تكرار هذه الجرائم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): في البداية، يطيب لي أن ألقي هذا البيان نيابةً عن المجموعة العربية.

ونتقدم بالشكر إلى السيدة نجاة رشدي والسيدة جويس مسويا والسيدة آمنة الخولاني على إحاطاتهن.

تمر الجمهورية العربية السورية بمرحلة انتقالية دقيقة تتسم بتحديات متداخلة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، مما ينعكس بصورة مباشرة على استقرار مؤسسات الدولة ورفاه الشعب السوري. ورغم

تعقيدات هذه المرحلة، تواصل الحكومة السورية جهودها الحثيثة لتعزيز الاستقرار على الصعيد الوطني ولترسيخ المصالحة وإعادة بناء البنى التحتية بما يمهد الطريق نحو تنمية شاملة تكرس الحقوق الأساسية لجميع المواطنين من دون تمييز. وفي هذا الإطار، تشدد المجموعة العربية على أن دعم المجتمع الدولي لجهود الحكومة السورية في التعافي وإعادة الإعمار ضمن إطار يحترم سيادة سورية واستقلال قرارها الوطني يعد أمراً محورياً لتهيئة بيئة مستقرة ومستدامة تحقق تطلعات الشعب السوري.

وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة العربية من جديد موقفها الثابت الداعم لعملية سياسية شاملة يقودها ويملك زمامها السوريون أنفسهم وتعكس تطلعات جميع مكونات الشعب السوري بما في ذلك النساء والشباب وعلى نحو يصون وحدة سورية وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها. كما ترفض المجموعة بشكل قاطع جميع المحاولات الرامية إلى تقويض وحدة الدولة السورية أو التدخل في شؤونها الداخلية. وترحب المجموعة بالخطوات الوطنية التي اتخذتها الحكومة السورية في سبيل تعزيز التماسك المجتمعي وترسيخ السلم الأهلي وتعزيز الوحدة الوطنية باعتبارها أساسا راسخا لبناء مستقبل آمن ومستقر لسورية وشعبها.

تواجه سورية تحديات إنسانية جسيمة تتطلب استجابة دولية عاجلة ومنسقة تعزز من جهود الحكومة السورية في إعادة تأهيل البنى التحتية وإنعاش الاقتصاد الوطني وتنفيذ برامج التعافي المبكر. وتؤمن المجموعة العربية بأن تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين السوريين وتهيئة الظروف المناسبة لعودة اللاجئين والنازحين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية بشكل طوعي وآمن وكريم تمثل أولوية قصوى في هذه المرحلة. وفي هذا السياق تعرب المجموعة العربية عن تقديرها العميق للدول التي استضافت اللاجئين السوريين طوال السنوات الماضية وتحملت أعباء إنسانية استثنائية. ومع ذلك تؤكد المجموعة أن هذا العبء لا يمكن أن تتحمله تلك الدول منفردة مما يتطلب توفير دعم مالي وتقني كاف من المجتمع الدولي بما يمكنها من الاستمرار في أداء هذا الدور الإنساني إلى حين تيسير العودة الكريمة والآمنة للاجئين إلى وطنهم.

كما تشدد المجموعة العربية على أن إعادة إعمار سورية تتطلب إزالة جميع العقبات التي تعيق جهود التعافي والتي كان لها أثر بالغ في إبطاء تعافي الاقتصاد الوطني وتعطيل مسار التنمية. وفي هذا السياق تدعو المجموعة إلى الرفع الكامل والفوري للإجراءات الاقتصادية المفروضة على سورية بما لذلك من أهمية بالغة في تمكينها من الانخراط الفاعل في جهود التنمية المستدامة وتحقيق الاستقرار. وتثمن المجموعة في هذا الصدد الإعلان الصادر عن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بشأن رفع جميع العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية باعتبارها خطوة إيجابية من شأنها فتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي والإنساني ودعم جهود الحكومة السورية في مسار التعافي الوطني. كما تعرب عن تقديرها للمملكة العربية السعودية على الجهود المبذولة لدعم الموقف السوري في هذا الشأن وترحب كذلك بقرار الاتحاد الأوربي رفع العقوبات الاقتصادية بما في ذلك القيود المفروضة على قطاعات حيوية مثل الطاقة والنقل والخدمات المالية ورفع التجميد عن أصول مصرف سورية المركزي ومؤسسات مالية رئيسية باعتبار ذلك خطوة جوهرية لإعادة دمج سورية في الاقتصاد العالمي وتعزيزه لإعادة الإعمار. وتقدر المجموعة ما تقدمه دولة قطر من دعم للتعافي في سورية بما في ذلك من أجل توفير الطاقة الكهربائية وتحسين الأوضاع الاقتصادية. كما ترحب المجموعة بقيام المملكة العربية السعودية ودولة قطر بسداد متأخرات سورية لدى مجموعة البنك الدولي التي تبلغ حوالي 15 مليون دولار مما سيسهم في استئناف برامج البنك دعماً للتعافي والاقتصاد.

تعرب المجموعة عن قلقها العميق إزاء استمرار أعمال العنف داخل سورية والتي تهدف إلى تقويض جهود الحكومة السورية في بسط الأمن والاستقرار على كامل أراضيها. كما تدين المجموعة بأشد العبارات الاعتداءات المتكررة التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي على أراضي سورية، والتي تمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. إن هذه الاعتداءات تعد تهديداً مباشراً للاستقرار الإقليمي. وتدعو المجموعة مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياته وإلزام إسرائيل بوقف انتهاكاتها واحترام سيادة سورية والانسحاب الكامل من جميع الأراضي السورية المحتلة بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل.

وفي إطار دعم الأمن الإقليمي، تؤكد المجموعة على أهمية تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما يشمل تنظيم داعش وسائر الجماعات الإرهابية الأخرى. كما تعرب عن دعمها الكامل للجهود التي تبذلها الحكومة السورية في تأمين الحدود، ومكافحة تهريب الأسلحة والمخدرات، وتعزيز منظومة الأمن الوطني، بما يُسهم في تحقيق استقرار سورية والمنطقة برمتها.

في الختام، تجدد المجموعة العربية التأكيد على تضامنها الكامل مع الجمهورية العربية السورية في مساعيها الرامية إلى استعادة الأمن والاستقرار، وبناء دولة موحدة ذات سيادة على كامل التراب السوري تستجيب لتطلعات جميع مواطنيها، وتعيد لسورية مكانتها المحورية في محيطها العربي والإقليمي.

وتدعو المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود وتعزيز التعاون من أجل دعم الشعب السوري في مسيرته نحو السلام والتعافي والتنمية المستدامة، بعيداً عن أي تدخلات تعيق هذا المسار.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد يلدز (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا للسيدة رشدي والسيدة مسويا والسيدة آمنة الخولاني على إحاطاتهن الشاملة والزاخرة بالمعلومات.

بعد 14 عاماً من النزاع، باتت أمام سورية الآن فرصة حاسمة لتحقيق الاستقرار في البلد. ويمكن لهذه الفرصة، إذا ما استُغلت بفعالية وبدعم دولي ملموس وثابت، بما في ذلك الدعم من المجلس، أن تسهم لا في تحقيق الأمن في سورية فحسب بل أيضاً في المنطقة ككل. ومن الضروري في هذا الصدد دعم الإدارة السورية في جهودها لبناء القدرات.

وبعد نجاح مؤتمر الحوار الوطني وصدور إعلان دستوري وتشكيل حكومة انتقالية تكنوقراطية، يشكل المرسوم الرئاسي الأخير بشأن تشكيل اللجنة العليا لانتخابات مجلس الشعب خطوة مهمة أخرى إلى الأمام.

وفي موازاة ذلك، يدل إنشاء اللجنة الوطنية للعدالة الانتقالية والهيئة الوطنية للمفقودين على التزام الإدارة السورية بإنشاء الآليات المؤسسية اللازمة لتحقيق السلام والاستقرار والشمول.

ونعتقد أن السبيل العملي الوحيد للمضي قدماً في سورية يكمن في الحفاظ على وحدة البلد في ظل حكومة مركزية تضمن الحقوق والحريات الدستورية لجميع مواطنيها، بغض النظر عن العرق أو الدين أوالطائفة.

ومن الأهمية بمكان، على المدى القريب، تنشيط الاقتصاد السوري إلى جانب الحفاظ على السلامة الإقليمية والوحدة الوطنية للبلد.

وكما ذكرت السيدة رشدي، فإن الاتفاق الموقع بين الإدارة السورية واتحاد شركات من قطر وتركيا والولايات المتحدة لوضع مشاريع كبرى لتوليد الطاقة يشكل خطوة حاسمة في خطة استعادة البنية التحتية في سورية. ومن المتوقع أن توفر ثلاثة من هذه المشاريع، عند اكتمالها، أكثر من 50 في المائة من احتياجات سورية من الكهرباء. وهذا أحد الأمثلة على المشاريع التي تشارك فيها الشركات التركية.

إن الإعفاءات الأخيرة من الجزاءات قد فتحت الباب أمام جهود إعادة الإعمار. ومن الضروري أن يدعم المجتمع الدولي التحسينات الواضحة والسريعة في الميدان لمنع تدخلات مزعزعة للاستقرار من أطراف ثالثة.

كانت التطورات في سورية مصدر تفاؤل لمنطقتنا وللعالم بأسره. ولكن يجب أن نظل يقظين. فلا ينبغي أن تعرقل التطورات السلبية في المنطقة الأوسع التقدم في سورية. وعلى وجه الخصوص، لا بد من ضمان ألا تجتاح سورية دوامة العنف الجارية في أعقاب الهجمات الإسرائيلية غير المشروعة على إيران. ويجب كبح السياسات المزعزعة للاستقرار والعدوان الإسرائيلي المستمر. فالغارات الجوية والتوغلات المتكررة التي تقوم بها إسرائيل لا تقوض استقرار سورية الداخلي فحسب، بل تضعف قدرتها على محاربة تنظيم داعش، مما يعرض أمننا الجماعي للخطر.

ونكرر دعوتنا لإسرائيل إلى وقف أعمالها التي تنتهك سيادة سورية وتهدد السلام والأمن في المنطقة. وعلى المجلس أن يكفل التنفيذ الكامل لاتفاق عام 1974 لفض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية.

ومن الضروري أيضاً منع الجماعات الإرهابية من استغلال البيئة الأمنية الهشة. وتظل تركيا على استعداد للتعاون مع الإدارة السورية على تأمين مراكز الاحتجاز والمخيمات في الشمال الشرقي، ومنع عودة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، لا سيما من تنظيم داعش.

ويجب ألا يكون مستقبل سورية رهينة لدى الكيانات الإرهابية. فلا مكان لجماعات مثل داعش وحزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب في مستقبل سورية. وما زلنا نشعر بقلق بالغ لعدم التزام ما يسمى قوات سوريا الديمقراطية باتفاق 10 آذار/مارس مع دمشق. إن استمرارها في أفعالها يزيد من تعقيد المشهد الأمني في سورية.

ولا بد من تفكيك جميع الهياكل الإرهابية. ويجب على جميع العناصر المسلحة نزع سلاحها وتسليم قدراتها للدولة السورية، ويجب طرد جميع الجهات الإرهابية من الأراضي السورية. ويظل وقف جميع أشكال الدعم لما يسمى قوات سوريا الديمقراطية أكثر الوسائل فعالية في تسهيل اندماج شمال شرق سورية في الإدارة المركزية الشرعية.

ولا تزال تركيا ملتزمة التزاماً راسخاً بدعم الشعب السوري في هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها. ونحن على استعداد للعمل بتنسيق وثيق مع الإدارة السورية والأطراف الإقليمية المعنية والمجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، لكيلا تفوت هذه الفرصة السانحة للسلام والاستقرار والمصالحة.

رُفعت الجلسة الساعة 12/25.